جامعة ابن خلدون – تيارت
الملحقة الجامعية قصر الشلالة
ميدان التكوين العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

دور البنوك في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية تيارت
من 2008 إلى 2021

من إعداد الطالبة:
قندوز شهيناز

إشراف الأستاذ:
د. لكحل الأمين

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
بربار نور الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
لكحل الأمين	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفًا ومقررًا
بوزيداوي محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوًا مناقشًا
آيت عيسى عيسى	أستاذ التعليم العالي	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الذي أسعفني وأشكره وأهتدي به، الذي يسر لي أمري وهون علي الصعب حتى تم انهاء هذا العمل.

فالحمد لله حمدًا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أتوجه بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أفراد عائلتي خاصة الوالدين وإخوتي وأخواتي.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل الأصدقاء كل باسمه.

وأتوجه بجزيل شكري إلى الأستاذ المشرف السيد **لكحل أمين** جزاه الله خيرًا.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل عمال ملحقة قصر الشلالة.

وإلى كل يد كريمة أمدتني بالعون وكل من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بحرف لرفع معنوياتي وكل من لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه.

شكرًا لكل من منحني ابتسامة، فأشعل في داخلي عزيمة الاجتهاد، ألف شكر لكل من علمنا حرفاً...، أو سهل علينا أمرًا...، أو دعا لنا سرًا.

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي هذا إلى من قال فيهما تعالى

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء: 23

إلى الذي ضحى لأجلي وأضاء طريقي بتوجيهاته، وعلمني البذل والعطاء أبي الغالي «ميلود» أطال الله عمره ويهديني لطاعته.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى أغلى وأعظم إنسانة في الوجود أمي حبيبتي «عائشة» أطال الله في عمرها.

إلى من هم أغلى من عمري وروحي، إلى من يقاسموني جدران بيتي إخوتي وأخواتي، صغيرًا وكبيرًا.

إلى الكناكيت «أميمة، رفيق، إياد، نسرين، نادية»

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء المحبين إلى قلبي.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو بابتسامة صادقة.

إلى كل من يعرفني وخانني قلمي لذكره.

شهيناز.

ملخص

ملخـــص:

يعمل قطاع الصناعات التقليدية والحرف على جذب السياح ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته الفعالة في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار والتقليل من البطالة، فالبنوك تحظى بأهمية بالغة في دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف بمنح القروض؛ فالقرض المصغر يقوم بدعم هذا القطاع من أجل خلق مناصب شغل وإنشاء مؤسسة جديدة.

للقروض المصغرة دور كبير في تفعيل ونشر روح الإقراض، حيث أن لهذه القروض مهام وأهداف وطرق مختلفة لدعم ومرافقة حاملي المشاريع.

الكلمات المفتاحية:

الصناعة التقليدية، السياحة، البنوك، التمويل، القرض المصغر.

Summary:

The traditional industries and crafts sector works to attract tourists and push the wheel of economic and social development through its effective contribution in the field of employment, production, investment and reducing unemployment. Banks are of great importance in supporting the traditional industries and crafts sector by granting loans; The microcredit supports this sector in order to create jobs and establish a new institution.

Micro-loans play a major role in activating and spreading the spirit of lending, as these loans have different missions, objectives and ways to support and accompany project holders.

key words:

Handicraft, tourism, banking, finance, micro-loan

.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: البنوك وتمويها في المشاريع الاستثمارية	
تمهيد.	7
المبحث الأول: عموميات حول البنوك.	8
المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك.	8
المطلب الثاني: أنواع البنوك.	10
المطلب الثالث: وظائف البنوك.	13
المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.	17
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تمويل المشاريع الاستثمارية.	17
المطلب الثاني: طرق ومراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.	24

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: العلاقة بين البنوك وتمويل المشاريع الاستثمارية.	30
الفصل الثاني: الصناعات التقليدية والحرف	
تمهيد.	34
المبحث الأول: عموميات حول الصناعة التقليدية والحرف.	35
المطلب الثاني: مصادر تمويل الصناعات التقليدية والحرف.	41
المطلب الثالث: أهمية الصناعة التقليدية والحرف.	45
المبحث الثاني: مدخل للسياحة والصناعات التقليدية والحرف.	50
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.	50
المطلب الثاني: الصناعة التقليدية وعلاقتها بالسياحة.	54
المطلب الثالث: دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي.	58
خلاصة الفصل الثاني.	60
الفصل الثالث: دراسة حالة للصناعة التقليدية والحرف في الوكالة الوطنية ANJEM تيارت	
تمهيد	63
المبحث الأول: القرض المصغر.	64
المطلب الأول: ماهية القرض المصغر.	64
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	67
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	72
المبحث الثاني: دراسة وصفية حول تمويل القروض.	73
المطلب الأول: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية.	73
المطلب الثاني: أثر القرض المصغر على قطاع الصناعات التقليدية والحرف.	80

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: مساهمات التمويل الأصغر للمؤسسات الناشئة في الصناعة التقليدية الحرفية في الجزائر.	83
خلاصة الفصل	87
خاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	92

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية	49
02	تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط	49
03	الأعياد المحلية في الجزائر.	57
04	التظاهرات الوطنية بالجزائر.	58
05	أسابيع الصناعة التقليدية.	58
06	جدول مختصر لأنماط التمويل	70
07	الملفات الممولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر	73
08	الملفات المرفوضة	74
09	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.	76
10	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	78
11	قروض ممنوحة من طرف البنوك.	79
12	القروض المصغرة الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.	82
13	شهادات الأهلية حسب قطاع النشاط.	84
14	المشاريع الممولة حسب الجنس.	84
15	المشاريع الممولة	84
16	الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط.	85
17	مقارنة نسبة التمويل.	85

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البنوك.	13
02	مصادر المويل الخارجي.	22
03	مصادر المويل الخارجي.	23
04	طرق التمويل للمشاريع الاستثمارية.	27
05	مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.	30
06	التمويل الثلاثي (كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج)	69
07	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر.	72
08	الملفات المقبولة لتمويل اقتناء عتاد (إنشاء مشروع) من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (تيارت من 2010 إلى 2021)	74
09	الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 40.000دج.	75
10	الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 1.000.000.00دج	75
11	نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.	76
12	نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	77
13	نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	78
14	نسبة القرض الممنوحة من طرف البنوك.	80
15	أثر القروض المصغرة الموجهة من طرف الوكالة في خلق مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.	81
16	مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف	81
17	يوضح القروض الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.	83

مقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك على تجميع الأموال من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنوك إنما يتمثل في استعماليها في منح القروض على أولئك الذين يحتاجون إليها، وتعتبر القروض في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها، ولتحصلها على عوائد تقوم البنوك بدراسة المشاريع لتحقيق الأهداف المرجوة.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات، لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية في التنمية من خلال عوائد كبيرة وبأقل تكاليف، وتتم عملية التمويل إما ذاتيًا عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو الأرباح، وإما خارجيًا وذلك باللجوء إلى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية، ويعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي وإنعاش الاقتصادي.

ويعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في العالم حيث يمثل للعديد من الدول المتقدمة محورًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية وتزداد أهميته في الدول النامية، فهو يحتل مكانة هامة نظرًا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

1- الإشكالية الرئيسية.

انطلاقا مما سبق تظهر ملامح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما الدور الذي تلعبه البنوك في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف؟

2- الأسئلة الفرعية.

وبغرض الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم البنوك، وما هي أنواعه ووظائفه؟
- ما هي الصناعة التقليدية وعلاقتها بالسياحة؟

- ما هو القرض المصغر؟

3- فرضيات الموضوع.

من أجل الإجابة عن التساؤلات، قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات:

- تشمل الورشات المنتجة للمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويًا والتي تحمل ذوقًا محليا وموجهًا إلى السوق الواسع.
- القرض المصغر هو سلفة موجهة لفئات المواطنين بدون دخل.

4- مبررات اختيار الموضوع.

- إبراز الاهتمام الذي توليه الدولة للقطاع الحرفي.
- معرفة الدور الذي تلعبه الجهات المشرفة على انشاء ودعم المشاريع الحرفية.
- الرغبة في فهم كل ما يدور حول القروض الموجهة لتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

5- أهمية البحث.

إن الهدف الذي نتطلع إلى الوصول إليه من خلال البحث تتمثل في:

- إظهار طبيعة نشاط البنوك.
- محاولة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بتطوير الصناعات التقليدية والحرف.

6- أهداف البحث:

- المساهمة في إعطاء صور حية عن دور البنوك.
- تقديم أهم الطرق والتقنيات المستعملة في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

7- حدود البحث:

وهي تشمل الحدود المكانية والزمانية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصر المجال المكاني في دراستنا الميدانية لهذا الموضوع على المديرية الولائية للوكالة لتسيير القرض لولاية تيارت.
- **الحدود الزمنية:** أما المجال الزمني لدراستنا هاته، فاقتصر على المدة الزمنية من جانفي 2022 إلى غاية جوان 2022.

8- صعوبات البحث:

لقد واجهت مجموعة من المشاكل والصعوبات وأبرزها:

- صعوبة الحصول على المراجع والكتب.
- صعوبة الحصول على المحصول على المعلومات من طرف المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض لولاية تيارت.

9- المنهج المتبع.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي على اعتبار أنه الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا، فقد استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي في الفصلين الأول والثاني، والمنهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي.

10- الأدوات المستعملة في الدراسة:

أما عن أدوات الدراسة ومصادر المعلومات التي اعتمدت عليها في الدراسة النظرية على مراجع باللغة العربية، هذا إلى جانب الاعتماد على المذكرات الجامعية ومواقع الأنترنت والمداخلات.

كما اعتمدنا في الدراسة التطبيقية الخاصة بالقرض المصغر على الوثائق والمقابلات الشخصية.

11- الدراسات السابقة في الموضوع.

نادرة هي الدراسات المتعلقة بموضوع الصناعات التقليدية والحرف، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- بوحنيكة ندير، دريوش وداد «أهمية الصناعة التقليدية والحرف في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري» رؤية تحليلية بجامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، جامعة علي لونيسي – البليدة، سنة

2021، عالج الموضوع أهمية الصناعة التقليدية والحرف في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري باعتبار هذا القطاع من أهم القطاعات التي تعتمد عليها مختلف الدول النامية من بينهما الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة.

❖ شيبان آسيا: «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر»، رسالة ماجستير قدمت سنة 2009 بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تمثل هذه الدراسة إضافة علمية فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وتدور إشكالية البحث حول الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا عن مساهمة الصناعة التقليدية والحرف ضمن هذا القطاع في الجزائر.

عالجت الباحثة الموضوع ضمن أربع فصول تناول الفصل الأول تشخيص عام للمؤسسات ص. و. م، وأهم الأساليب التنموية المنتهجة في دول العالم لتشجيع نسيج هذا النوع من المؤسسات، أما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتقديم استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك، ومن هم تحليل الأثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها.

وخصص الفصل الثالث للقيام بتشخيص عام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف وبيان استراتيجية تطويره، وصولاً إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف، ثم حاولت الباحثة في فصل رابع إجراء دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للممارسة لنشاطات تقليدية وحالت توضيح مجال توضيح مجال عملها ومنافعها، لتوضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي.

12- تقسيمات البحث.

من أجل الإلمام بنتائج البحث، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين نظرين وفصل تطبيقي

الفصل الأول يكمن في البنوك وتمويلها في المشاريع الاستثمارية، وقسمنها إلى مبحثين تناولت فيه عموميات حول البنوك، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان الصناعة التقليدية والحرف، وهو الأخر قسم إلى مبحثين فصلنا فيهما بعموميات حول الصناعة التقليدية والحرف، مدخل للسياحة والصناعة التقليدية والحرف.

الفصل الثالث: فهو الفصل التطبيقي لدراسة حالة منح قروض ANGEM لتمويل القروض من أجل تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف بوكالة تيارت.

الفصل الأول:

البنوك وتمويلها في المشاريع الاستثمارية

تمهيد:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها إلى التوسط بين المقترضين، وقد شهدت هذه المؤسسات تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة نظرًا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للاستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية، وإنما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن أن نتطرف في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك.

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك.

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية وعدد من البنوك وتحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرًا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض لدفع العجلة الاقتصادية نحو الأمام، وسنذكر خلال هذا المبحث كل من مفهوم البنوك النشأة والوظائف والأنواع.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك.

إن المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصلة لظروف.

الفرع الأول: مفهوم البنوك.

كلمة البنك (Banque, Bank) أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدئ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات Comptoir ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.[1]

البنوك هي مؤسسات مالية وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع أو أشغال أخرى، قابلة للسحب بالصكوك، عند الطلب أو لآجال محددة، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للآخرين، وبذلك تساهم في إنشاء المشروعات وتنمية الادخار والاستثمار المالي، وتطوير القطاعات الاقتصادية.[2]

وبالتالي هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تجمع فيها الأموال، والمدخرات ليعاد اقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص24.

[2]- فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك والمصرف، دار واشل للنشر، عمان، 2000، ص13.

استثمارها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المصرف بهذه الأعمال بعد حصوله على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولية التي تباشر فيها نشاطها، ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي: «البنك هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظفتها جمع الودائع ومنح القروض وتسهيل وسائل الدفع حيث تعلب دورها في الوساطة المالية».[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور البنوك.

نشأت البنوك في مراحها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول، تشير بعض الوثائق التاريخية والأثرية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي.[2]

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، القرن 13 و14 بعد ازدهار المدن الإيطالية، على أثر الحروب الصليبية.

حيث انتقل الصيارفة من مجرد قبول الودائع إلى استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يتحصلون عليها، ولم تقف الممارسات عند هذا الحد، بل أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديوم الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة إلى بنك، وأقدم بنك عمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، أما أقدم بنك حكومي

[1]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص15.

[2]- محمد حلمي الجيلاني، إدارة البنوك، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1441هـ-2020م، ص46.

فقد تأسس في البندقية عام 1587 باسم Banca Pella Piazza Dirialta، وجاء بعده بنك أمستردام سنة 1609.[1]

المطلب الثاني: أنواع البنوك.

يتكون الجهاز المصرفي من أي مجتمع من عدد البنوك تختلف وفق تخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد وأشكل البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي:

الفرع الأول: البنوك المركزية.

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي في شكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد "البنكبوت"[2]، فجميع المنشآت المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقررها، وتتلخص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في خدمة الحكومية وقروضها وبإصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال وتنشط الاستثمار الأجنبي، وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة.[3]

الفرع الثاني: البنوك التجارية.

هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود التي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر قطاعًا ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية

[1]- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، 2017/2016، ص3.

[2]- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص61.

[3]- محمد سعد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، لبنان، 2005، ص11.

التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من الائتمان.[1]

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة.

كما يوضح اسمها بنوك تخصص في تمويل اقتصادي معين فالبنك الصناعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية، والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية، والبنك الزراعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، وبنك تمويل التجارة الخارجية ومباشرة عمليات مصرفية خاصة، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

الفرع الرابع: بنوك الاستثمار.

«أو بنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل» وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...إلخ)، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب من شاء المودع، أي أنها تعتمد في اقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى «الذي يفترض فيه أن يكون كبير نسبيًا» وعلى الودائع لأي «أي ودائع مرتبطة بتاريخ أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب» وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ «أي السندات وهي تشبه تماما الودائع لآجل من حيث النتيجة إلا أن الفرق هو أن البنك هنا هو الذي سعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعًا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله».

وأخيرا تعتمد البنوك أيضا على المنح الحكومية، وكلّ تلك الموارد التي تقدم ذكرها بجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معرفة مقدمًا.[2]

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص11.

[2]- شاكر القزويني، المرجع السابق، ص31.

الفرع الخامس: بنوك الادخار.

وهي البنوك التي نشأت أساسًا بغرض تجميع المدخرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.[1]

الفرع السادس: البنوك الإسلامي

ويمكن أن تسمى أيضا "بنوك لا ربوية" أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أو البنوك التي تقوم على مبدأ التمويل بالمشاركة والمساهمة في تأسيس الشركات والمرابحة والإيجار والمضاربة الشرعية وغير ذلك من العمليات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

سابعًا: بنوك ال محليات.

وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها[3]؛ ويتكون رأسمالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبقًا لعدد السكان.

ويمكن تلخيص الأنواع فيما يلي:[4]

[1]- واضح نعيمة، مرجع سابق، ص9.

[2]- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص64.

[3]- واضح نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4]- من إعداد الطالبة باعتماد على ما سبق ذكره.

الشكل رقم 01: أنواع البنوك.

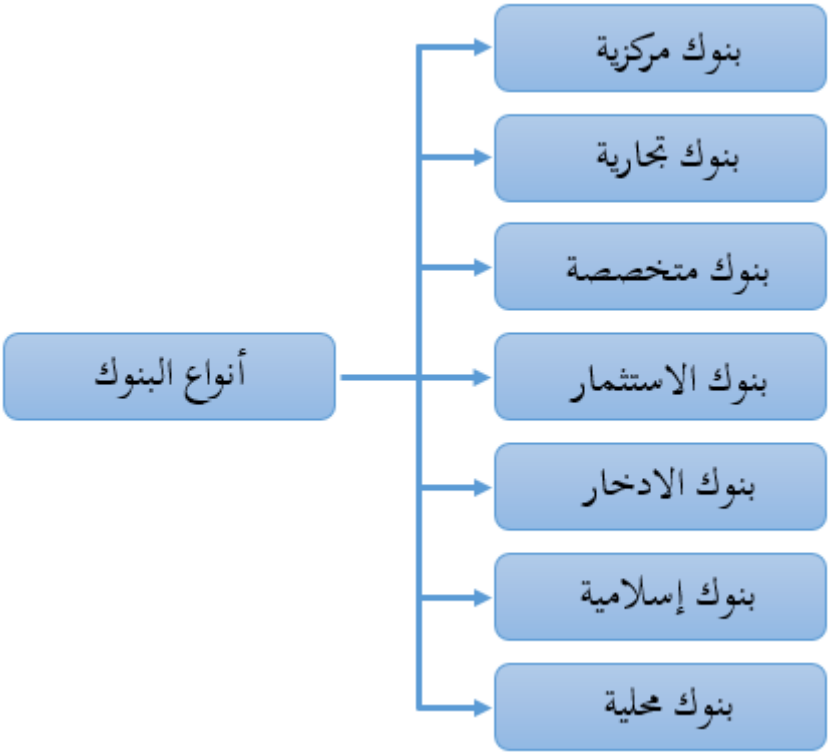

المطلب الثالث: وظائف البنوك

للبنوك وظائف هامة وعديدة حيث يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم وبذلك مدينًا لهم وبعد تقديمها للآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها وبهذا يكون دائنًا لهم، هذه الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور التي أودعها لديه، وهذا عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بأموال لا يملكها، ومن هنا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك فيما يلي:

الفرع الأول: قبول الودائع.

يعتبر قبول الودائع أحد أهم وظائف البنك، والودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات والمؤسسات والمحتفظ بها في البنك، وقد تكون لفترات مختلفة (طويلة، متوسطة، أو قصيرة الآجل)، وتمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك الذي بدوره يحولها إلى قروض التمويل.

وتعتبر الوديعة المثل الأهم في حفظ نقود صاحبها ويستطيع أن يسحب وديعته متى شاء بمقتضى شهادة الإيداع[1]؛ وهناك نوعان من الودائع وهما:[2]

1- الودائع تحت الطلب:

أكبر حجم من الودائع تحت الأجل، وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية والوديعة تنشأ بمجرد تلقي البنك مبلغًا من النقود الحاضرة حيث تنشأ حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويقدم عهدًا من طرف البنك برد النقود أو جزء منها في أي وقت يرغب العميل صاحب المشروع.

2- الودائع لآجل:

هي مبالغ يضعها أصحابها في البنك بهدف الحصول على الفوائد ولا يجوز سحبها إلا بعد مدة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

ثانيًا: منح القروض البنكية.

تقوم المصارف التجارية بالإقراض وكذلك السحب على المكشوف، فتح الاعتماد المستندي، خصم الأوراق التجارية، أي امداد الأفراد والمؤسسات المستحقة عليها، المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.[3]

إلى جانت ذلك تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بحملة أعمال وخدمات تقدمها لعملائها وهي المتعارف بتسميتها بعمليات البنوك أو "الأعمال المصرفية" التي ورد تعريفها في المادة 110 من قانون النقد والقرض 10/90 إذ كان مضمونها ما يأتي:[4]

---

[1]- هاني فاطمة، قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2018/2017، ص ص11، 12.

[2]- محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3]- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص42، 43.

[4]- قانون القرض 10/90، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18، ص532.

«تتضمن الأعمال المصرفية تلقي أموال الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل»، إن هذه الأعمال تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول ومن ضمن مهما البنك:

- ❖ قبول الودائع وإعادة توظيفها.
- ❖ إصدار الشيكات وقبضها وفتح الاعتمادات.
- ❖ خصم الأوراق التجارية والكفالة والعمليات المنقولة.
- ❖ عمليات الصرف وتأجير الخزائن الحديدية.
- ❖ شراء وبيع العملات الأجنبية والذهب.
- ❖ تشجيع الاستثمار عن طريق القيام بمنح القروض بأنواعها القصرة، المتوسطة وطويلة الأجل.

ثالثًا: إنشاء النقود.

تعتبر عملية إنشاء النقود من الوظائف الأساسية للنظام البنكي، فهي العملية التي بواسطتها يتم إنتاج السلعة المستعملة في تداول السلع والخدمات[1]؛ فإن نقود الودائع تصدر من طرف البنوك التجارية[2] وهي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض.

ويعتمد البنك في ذلك على القاعدة الشهيرة القائلة بأن «الودائع تسمح بالاقتراض كما أن القروض تختلف عن الودائع»[3]؛ ومن هذه القاعدة لا يكون البنك التجاري في حاجة إلى منح الوديعة كقرض وإنما يخلق الائتمان اعتمادًا على هذه الوديعة.

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص39.

[2]- المرجع نفسه، ص38.

[3]- بوستة كريمة، البنوك الأجنبية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة حالة البنوك الفرنسية، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولة، جامعة تلمسان، 2011، ص6.

رابعًا: الوساطة المالية.

تستجيب الوساطة المالية للحاجات الجديدة لأطراف العلاقة المالية وباعتبارها البديل الأفضل للعلاقة المباشرة فإنه يبرر وجودها طرفان أساسيان:

1- أصحاب الفائض المالي:

وهي الأفراد الذين تفوق مداخيلهم مجموع النفقات التي يقومون بها، وبالتالي يمثلون الطرف الممول والهدف من هذا التمويل هو البحث عن أفضل التوظيفات لهذا الفائض.

2- أصحاب العجز المالي:

وهم الأفراد الذين يفوق فائض نفقاتهم في العادة مجموع المداخيل التي يحصلون عليها فهم يمثلون الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل لتغطية عجزهم.

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

يعتبر المشروع الاستثماري عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الأموال في فرقة استثمارية يتحقق منها عائد اقتصادي أو اجتماعي، وتضمن هذه الفكرة أو الاقتراح إنشاء مشروع جديد أو استكمال مشروع بدأ في تنفيذه أو التوسع في مشروع قائم، والقيام بعمليات المقارنة بين شراء أو تأجير الآلات أو تصنيع قطع غيار أو إنتاج منتج جديد أو إنشاء خط إنتاج جديد.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفرع الأول: تعريف التمويل.

تعددت تعاريف التمويل والتي نذكر منها:

- يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار تقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة.[1]
- كذلك يعرف على أنه توفير الأموال "السيولة النقدية" من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.
- ويعرف بأنه خلية تجميع لمبالغ مالية، ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف بالرأس المال الاجتماعي، هو إذن تدبير الموارد المالية للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل طويل ومتوسط وقصير الآجل.[2]

[1]- محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص14.

[2]- خوني رابح، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص96.

❖ يعرف على أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة للأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.[1]

❖ وفي المدرسة الكلاسيكية يعرف التمويل على أنه «الفعالية المتعلقة تخطيط وتجهيز الأموال، ورقابتها وإدارتها في المؤسسة».[2]

الفرع الثاني: مصادر التمويل.

1- التمويل الداخلي (الذاتي):

يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردًا داخليًا للمؤسسة، وهما الاهتلاكات والمؤونات.

ويعرف أيضا بأنه قدرة المؤسسة في استعمال المورد الجديد المتحصل عليه من نشاطه والاحتفاظ به لتمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها، كما ينظر إليه بأنه الفائض الإجمالي للاستغلال المتحصل عليه من خلال نشاط المؤسسة وتعتمد عليه لتمويل مشاريعها المستقبلية.

1-1- مصادره:

إن التمويل الذاتي باعتباره موردًا هامًا للمؤسسة يتكون من العناصر التالية: الاهتلاكات، الاحتياطات، المؤونات، الأرباح.

الأرباح + المؤونات + الاحتياطات + الاهتلاكات = التمويل الذاتي.

[1]- حمزة الشيخي، إبراهيم الحمزاوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص20.

[2]- عدنان هاشم رحيم السهراني، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، المغرب، 1997، ص23.

أ- الأرباح المحتجزة:

هي مقدرا الأرباح الصافية «الربح الإجمالي مخصومًا من الضرائب والحسميات الأخرى» التي تقرر الشركة عدم توزيعها على المساهمين أو الشركاء، بل احتجازها وإعادة تدويرها واستثمارها في المشروع أو زيادة رأس المال بها.[1]

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في توسيع نشاطها الإنتاجي خاصة الحديثة منها، تكون غالبًا غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية وبالتالي فإنه من الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو حتى تبلغ مرحلة النضج ثم تبدأ في توزيع الأرباح.[2]

ب- الاحتياطات:

تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة والتي تقتطعها من الأرباح المحققة وغير الموزعة والتي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة، في حساب خاص بها.

ج- المؤونات:

يمكن تعرف المؤونة على أنها مبالغ مالية ترصد لمقابلة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول وبالتالي فإذا واجهت المؤسسة إحدى هذه الحالات فبإمكانها تغطيتها بواسطة المؤونات أما إذا كان العكس فإن المؤونات تبقى تحت تصرف المؤسسة بعد إخضاعها للضريبة، وتدخل في حساب التمويل الداخلي.

د- الاهتلاكات:

يعرف على أنه عملية تناقص قيمة المحاسبة لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن التطور التكنولوجي أو لآثار أخرى، ولصعوبة قياس هذه التناقص فإن الإهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدى حياة قيمة الأشياء القابلة للإهتلاك، ويتميز بميزتين أساسيتين:

- غير قابل للاسترجاع.

---

[1]- الموقع الالكتروني nbrarabic.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/02، الوقت 18:33.

[2]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة، بيروت، ص404.

- يسجل تناقص بعض الأصول الثابتة.

ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دورًا اقتصاديًا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات ودورًا ماليًا يتمثل في إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية.

2- التمويل الخارجي:

يلجأ المشروع إلى التمويل الخارجي وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت أو أجنبية بواسطة التزامات مالية سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية[1]، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على احتياجات المؤسسة وحجم التمويل الداخلي لتغطية هذه الاحتياجات.

2-1- مصادر التمويل الخارجي:

وتتمثل في مصادر القروض والتي نجد من بينها:[2]

أ- الاقتراض من الأهل والأقارب:

عند بداية الاستثمار أو عند توسيع يقوم أفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم وفي ظل نقصها أو عدم كفايتها يلجئون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي، إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التداخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها، ومن هذه العيوب نذكر:

- الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.

---

[1]- فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية-دراسة شركة Capti للخدمات الاستشارية خلال فترة 2009-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة ورقلة 2011-2012، ص54.

[2]- خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتريك للنشر والتوزيع، مصر، ص ص156-158.

- نشوء علاقات ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على استقلالية المؤسسة.

ب- الاقتراض من البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية، حتى أنه يوجد بنوك متخصصة لتمويل هذا النوع من المؤسسات وحتى البنوك أخرى توجد لها فروع متخصصة لهذا الغرض، وتقدم البنوك قروضًا صغيرة لمدة زمنية قصيرة لضمان موجودات المؤسسة أو بناء على سمعة مالك المؤسسة ومصداقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

ج- قروض الهيئات المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في التمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضًا شبه مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات، وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث، ومن أهمها:

- إدارة المشروعات الأمريكية.
- مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات في الهند وإندونيسيا.
- هيئات الدعم والتمويل في الجزائر "وكالة دعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار".
- بنك النماء الصناعي، مؤسسات الاقتراض الزراعي ومؤسسة نهر الأردن في المملكة الأردنية... إلخ.[1]

د- التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:

يعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعًا لتميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من

[1]- خوني رابح، حساني رقية، مرجع سابق، ص158.

الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.[1]

هـ- الائتمان التجاري:

يمكن اعتبار الائتمان التجاري على أنه مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي، بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.[2]

الشكل رقم 02: مصادر المويل الخارجي.

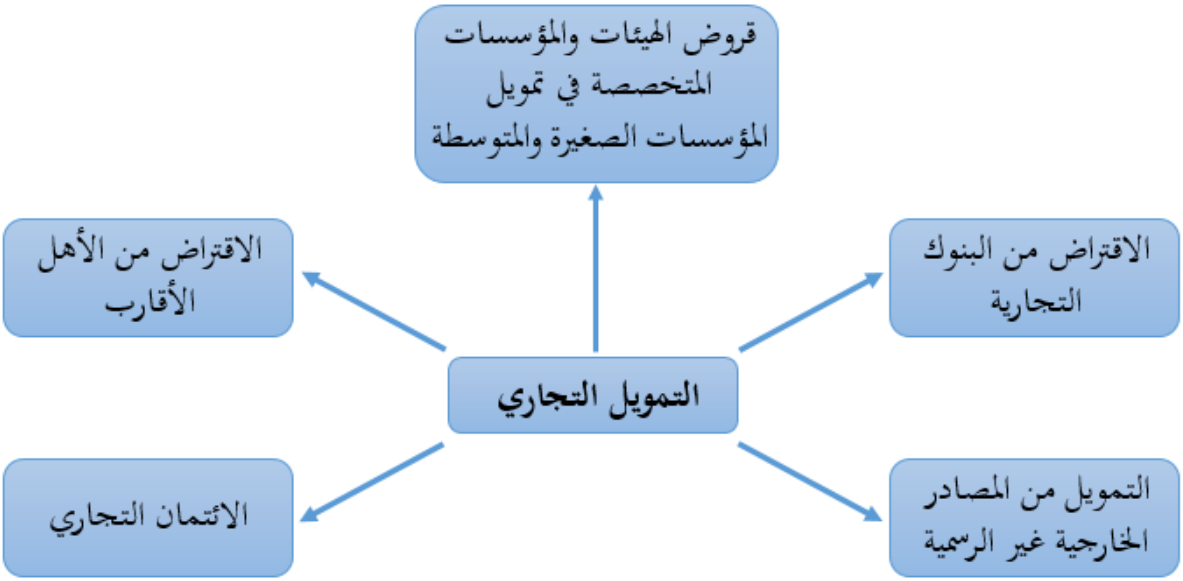

المصدر: من إعداد الطالبة

[1]- منصور بن عبادة المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص4.

[2]- سمير محمد عبد العزيز التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، لبنان، 1997.

الشكل رقم 03: مصادر المويل الخارجي.

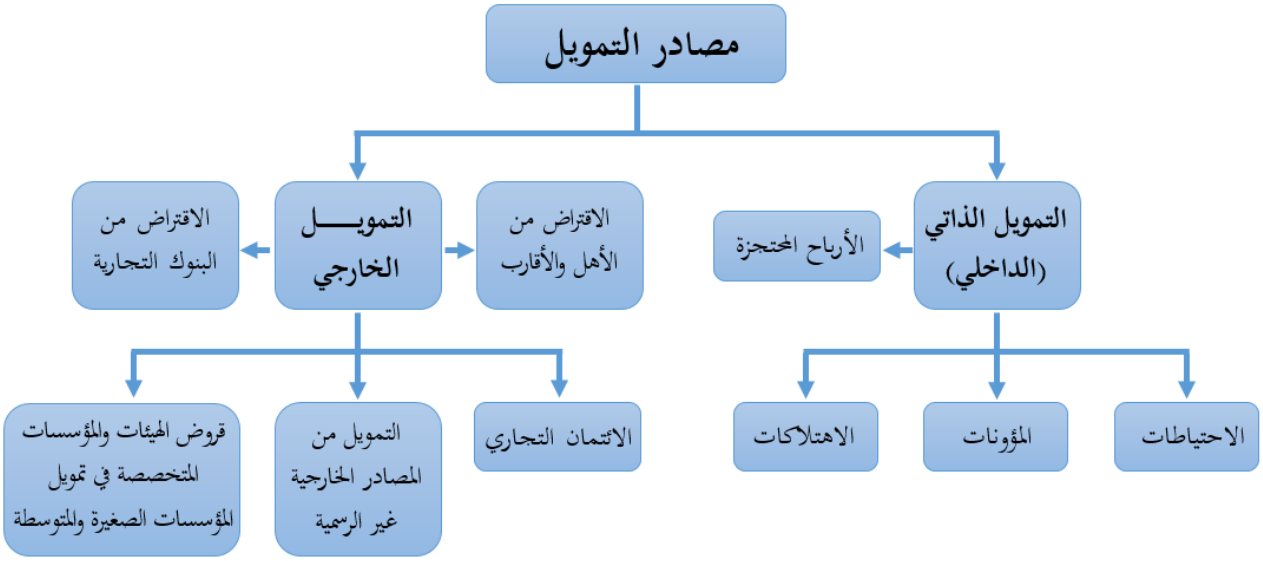

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثالث: أهمية التمويل.

إن أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة تكمن في الوظائف الناتجة عنه والمتمثلة في:

- التخطيط: إن التخطيط المالي يوفر الحصول على صورة شاملة للمشروع.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:[1]
  - توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
  - تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
  - تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المتجمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...)، يمكن القول: (إن التمويل يعد عصب وحجر الزاوية لكل مشروع تجاري إداريا وماليًا).[2]

[1]- الموقع الالكتروني: islamiu.y007.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/03، الساعة 16:44.

[2]- الموقع الالكتروني: www.alajah.net، تاريخ الاطلاع 2022/03/03، الساعة 16:42.

المطلب الثاني: طرق ومراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.

إن أي مشروع استثماري يمر بعدة مراحل وطرق متعددة بدأ بكونه يكون عبارة عن فكرة، حتى يص إلى تنفيذه وتشغيله مرورًا بمراحل الدراسة التمهيدية والتفصيلية له.

الفرع الأول: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي: «ومن هنا تصنف القروض حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار».[1]

1- قروض الاستغلال:

وهي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبًا لا تتعدى 12 شهرًا:

1-1- اعتمادات الصندوق:

هو اتفاق في مدة زمنية محددة يتعهد بموجب البنك بوضع مبالغ من المال تحت تصرف الشخص، وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلاً بسيطًا أو شكل حساب جاري، وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال وهي:[2]

أ- تسهيلات الصندوق:

هذا القرض مقدم:[3]

- لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة.

---

[1]- حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 7-8 ديسمبر2004، ص162.

[2]- نفس المرجع، ص162.

[3]- الموقع الإلكتروني www.bna.dz، تاريخ الاطلاع 2022/03/03 على الساعة 17:39.

- لمواجهة الصعوبات نهاية الشهر.
- الأرباح محسوبة على أساس الأموال المستعملة فعليًا.

ب- التوطين:

إن توطين الورقة التجارية يعني تحديد اسم البنك ورقم الحساب يجري منه وفيه تسديد قيمتها.

ج- السحب على المكشوف:

ويعني المبلغ الذي يسمح المصرف لعميله بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، أي بما يزيد عن رصيده الدائن، ويفرض البنك على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري ويوقف المصرف فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى الدائن.

1-2- قروض الموسم:

هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنها، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في الفترة الخاصة، ونت أمثلة هذه العمليات نشاطات الإنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذا إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية.

قبل منح البنك للعميل مثل هذه القروض، فإنه على العميل أن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيًا نفقات النشاط الزراعي وعائداته، وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القروض.

1-3- قروض الربط:

«عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية»؛ إلا أن هذا النوع من القروض يرتبط بمخاطر يمكن ذكرها في:

- مخاطر استعمال القروض الناتجة عن العملية المالية لأغراض أخرى غير استعمالها في تسديد القرض.
- مخاطر عدم تحقق العملية المالية لإلغائها وإعادة النظر فيها.[1]

2- قروض الاستثمار:

وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتمكين العميل من الحصول على القروض في المدة المعينية وتتمثل فيما يلي:

2-1- القروض متوسطة الآجل:

هي تلك القروض التي تتراوح مدتها بين 03 و05 سنوات وأحيانًا 07 سنوات، حيث تحصيل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين أو بعض الهيئات العامة موضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات، تلتزم المؤسسات عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القروض والفائدة المستحقة في تاريخ معين[2]، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:[3]

أ- القروض القابلة للتعبئة:

وهي القروض التي يمنحها البنك للمنشآت، وتكون له فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري أو لدى البنك المركزي، فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الآخر تحصيل القرض تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة.

---

[1]- وفاء بوصيد، تسيير المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين مخاطر قروض الاستغلال وقروض الاستثمار-دراسة حالة BADR، أم البواقي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، أم البواقي، 2012/2011.

[2]- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص334.

[3]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص75.

ب- القروض غير القابلة للتعبئة:

هذا النوع من القروض لا يتوافر البنك على إمكانية خصمه لدى بنك آخر، بل هو على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القروض ليحصل على السيولة مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.

2-2- القروض طويلة الآجل:

يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي غالب لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ المشروع، أما مدّته فتفوق 7 سنوات، وهي مرتبطة بإمكانية المؤسسة المقرضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي، وأحيانًا الكفالة المصرفية.[1]

الشكل رقم 04: طرق التمويل للمشاريع الاستثمارية.

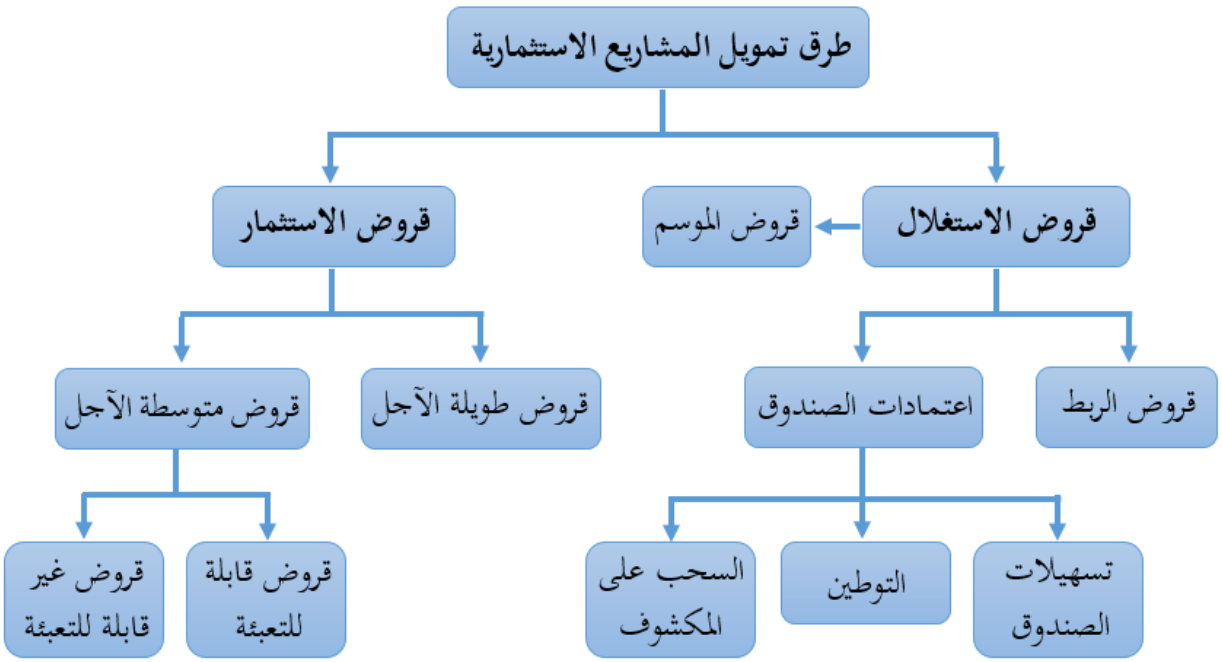

المصدر: من إعداد الطالبة

[1]- حياة نجار، مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص163.

الفرع الثاني: مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.

إن المشروع الاستثماري يمر بعدة مراحل للتمويل وهي كما يلي:[1]

1- مرحلة ما قبل المشروع (الاستثمار):

1-1- مرحلة التحضير:

تبدأ هذه المرحلة بالتعرف على أفكار المشروع التي تترجم وتعكس احتياجات أو وفرة المواد الطبيعية كما يمكن أن تصدر هذه الأفكار من النتائج المحصل عليها في المتجر أو أهمية استخدام الموارد البشرية المالية أو الطبيعية بعد ما تتضح فكرة المشروع.

أ- التعرف على أفكار المشروع:

الغرض منها البحث والفرز لفرص الاستثمار أو البحث عن أفكار ذات أولوية اللازمة لتنمية المؤسسة أين تكون غير مقبولة في وقت لاحق.

ب- دراسة ما قبل الاستثمار:

فور الانطلاق فيما يخص فكرة المشروع يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الإنجاز هذه الدراسة تعطى فكرة أولية على الأسعار الطبيعية وحجم السوق، تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج وتحاليل المالية لأرباح الشركة، مردودية المشروع على الاقتصاد الوطني.

ج- دراسة الفعالية:

الهدف منها مقارنة ودراسة العوامل وتفصيل المتغيرات المتبقية في الدراسة ما قبل الفعالية باستعمال كل المعلومات التقنية الاقتصادية والمالية والتنظيمية الضرورية في القرار النهائي.

[1]- ماني فاطمة، قدراوي خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة- البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة 37، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018/2017، ص61.

1-2- مرحلة التقييم:

تحتوي هذه المرحلة على حصر المعلومات والبيانات الخاصة بقرار فاعلية المشروع إلى الإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بأهداف المؤسسة.
- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا تكلفة لمشروع من الأهداف الوطنية.
- تتصف هذه المرحلة بجمع المعلومات وإعداد البيانات والتحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية.

2- مرحلة الاستثمار:

وتعد هذه المرحلة بمرحلة التخطيط حيث يم وضع الخطط الكفيلة من أجل تحقيق أهداف المشروع، وتعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة أولية.[1]

ويتم في هذه المرحلة تشييد وإنشاء الوحدات الإنتاجية وتركيب الآلات وتبعًا لذلك يمكن تقسيم مرحلة الاستثمار إلى عدة خطوات:

- إعداد المشروع والتصميمات الهندسية.
- مرحلة المفاوضات.
- مرحلة الإنشاء (الإنجاز).
- بدأ التجارب كتمهيد لتنفيذ المشروع.

[1]- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق نعمان 331، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص48.

3- مرحلة الاستغلال:

وتتضمن تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها والإشراف وتسجيل ما تم تنفيذه وأثبتت التجارب أنه إذا كان التنفيذ سيئًا فإنه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل التنفيذ وتشمل أيضا هذه المرحلة عدة خطوات:

- انطلاق الأعمال.
- الاستغلال.
- الصيانة.

الشكل رقم 05: مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.

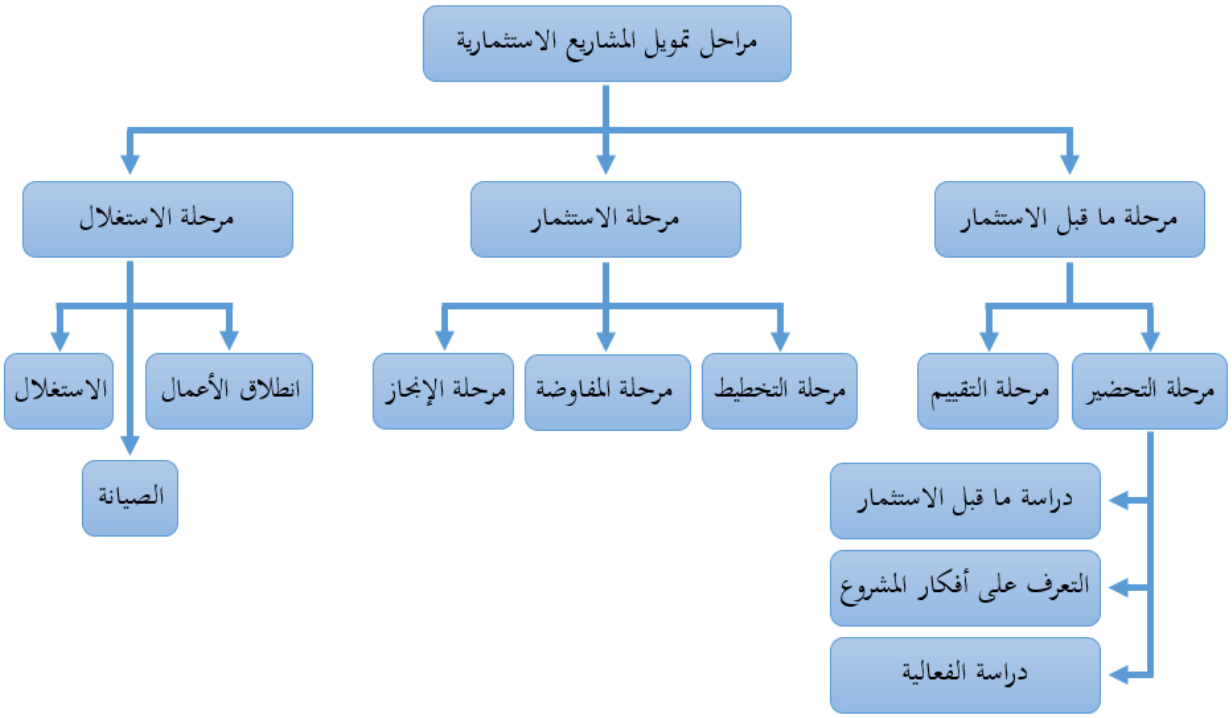

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: العلاقة بين البنوك وتمويل المشاريع الاستثمارية.

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظرًا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانًا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة أثار على البنك إما إيجابية أو سلبية وعليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها (الاقتصادية، الفنية، والبيئية... إلخ) حتى لا يقع في المخاطر، فتمكن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:[1]

- ❖ من جهة نظر البنك فإن الائتمان بشكل النشاط الذي يرتبك بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- ❖ يعد التمويل البنكي نشاطًا اقتصاديًا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.
- ❖ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي:
  - تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
  - تخفيف كبير من حدة البطالة والفقر وذلك من خلال توفير منافذ لجميع المواد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري المنتج والمبدع.

[1]- بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أدرار 250)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، أدرار، 2018-2019، ص15.

- تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع، واشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في دافع المجتمع العالمي.

- تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة وانفتاح السوق وأيضًا تفاقم النزاعات التجارية.

- تمويل عجز الموازنة العامة ويعتبر مصدرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.[1]

[1]- بادي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص15.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص إلى أن الجهاز المصرفي (البنكي) وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة لتطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها، إلى رائد السياسة النقدية لأي دولة، وموجه للاقتصاد نحو التنمية، كما أنه رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، واستحداث أي نوع هو استكمال الخدمات.

إن التمويل يعد أداة هامة ضمن السياسة المالية التي تسعى من خلالها المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها التي تتمحور أساسًا حول مسعى تعظيم العائد من جهة وتخفيض التكاليف والمخاطر من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

اقتصاديات الصناعات التقليدية والحرف

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في دول العالم، حيث تحتل لدى العديد من الدول المتقدمة دورًا بارزًا في تحقيق تنمية اقتصادية بها، وتزداد أهميتها بشكل أدق في الدول النامية فهي تمثل قطاعًا أساسيًا نظرًا لمكانتها الرائدة في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعد السياحة صناعة متعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعليه فإن دور القطاع السياحي والصناعات التقليدية والحرف.

ومن خلال ما ذكر سابق يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الصناعة التقليدية والحرف.

المبحث الثاني: مدخل للسياحة والصناعات التقليدية والحرف.

المبحث الأول: عموميات حول الصناعة التقليدية والحرف.

إن التطرق إلى موضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلب تحديد مفهومها وخصائصها من أجل توضيح معالجتها وتحديد مجالات تدخلها.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة التقليدية والحرف.

قبل صدور الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدد لقواعد الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط، وبصدوره نصت المادة 5 من هذا الأمر على أن: «الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف».[1]

الصناعة التقليدية هي إنتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبين بيئتها الطبيعية وبينها وبين المجتمعات الأخرى وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية خاصة في شقها التقني، ورصيد ومخزون للخبرات الحياتية والإمكانيات الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلي.[2]

الصناعة التقليدية هي الحرف التي تعتمد على اليد أو استخدام أدوات بسيطة ويقوم بمزاولتها الحرفي معتمدًا في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي، وذلك باستخدام الخامات الطبيعية والمتوفرة في البيئة الطبيعية المحلية أو الخامات الأولية المستوردة، وتشلك الحرف التقليدية عنصرًا حيويًا في صناعة السياحة العالمية، حيث أنها صناعة تدر مليارات الدولارات؛ كما أن الترويج والاستثمار في الحرف التقليدية وعرضها بأسعار مناسبة للسياح يساعد على حماية ثقافة البلد

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1991، الجريدة الرسمية، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص4.

[2]-arim.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2022/02/28، على الساعة 18:12.

المضيف ويؤدي إلى زيادة في الدخل العام للدولة، ودعم الاقتصاد الوطني وتمد يد العون للمجتمعات المحلية، كما أن هذه الصناعات كفيلة بالحد من الفقر في المناطق الريفية (الشريد، 2006).[1]

الفرع الثاني: خصائص الصناعة التقليدية والحرف.

من أهم الخصائص التي تميز الصناعات التقليدية والحرف ما يلي:

1- سهولة وبساطة متطلبات إنشاء مشروع حرفي:

خلافًا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأسمال كثيف، وتتميز المشاريع الحرفية بانخفاض رأسمالها المادي الممول من المشروعات الحرفية هذه المشروعات باستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي، فضلاً عن اعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى، ومن بين الخصائص التي تجعل البعض يفضلون ممارسة أنشطة هذا القطاع.

2- عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع:

تعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتمز بها الممارسون لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف، حيث تشكل إحدى المزايا التي تمثل جانب إيجابي وسلبي في نفس الوقت، فمن جهة يعطي الانفراد للحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء، ويتم ذلك من خلال هيكل تنظيمي بسيط قراراته مركزية تتخذ بشرعة[2]، إذ عادة ما يكون صاحب المشروع الحرفي هو نفسه المسير القائم بكل الوظائف الأساسية له فهو الممول والمنتج والبائع والمسوق لمنتوجه، ومن جهة أخرى يشكل عمل الحرفي بشكل فردي وخوفه من اطلاع نظرائه الحرفيين على كيفية عمله أو تصاميمه أو الأسواق التي يوجه إليها منتجاته عقبة تحد من تطوره وانتهازه للفرص التي لا يستطيع تلبيتها بمفرده وبالتالي استحالة الخروج من موقف التبعية اتجاه اعانة الدولة.

[1]- مجلة اتحاد الجامعات العربية للساحة والصناعة، العدد 1، المجلد 16، قسم الدراسات السياحية، جامعة قناة السويس، 2019، ص146.

[2]- البرتوطي نائف سعاد، إدارة الأعمال الصغيرة بأبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص79.

3- انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة:

أي أن النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية وهكذا يمكن بأقل قدر من الاستثمارات نسبيًا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف محور رئيسيًا لأنه استراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل انطلاقًا من كونه مكثفًا للعمالة وغير كثيف لرأس المال وهذا يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[1]

4- صعوبة الحصول على التمويل المناسب بالشروط الملائمة:

وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل وبما لا يتناسب مع طاقة وقدرة تلك المنشآت التقليدية وهذا يمثل عائق أمامها لزيادة الإنتاجية وجودتها وإدخال أساليب جديد أو الاستعانة بالعمالة المدربة ومن ثم ارتفاع السعر للمنتج نتيجة الأعباء الإدارية وتكلفتها مما يجعل المستهلك يتحول عنها للسلع المستوردة الأقل سعرًا.[2]

5- البعد الثقافي الاجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي:

تعد هاته الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس فهو:

- ذو بعد ثقافي لأنه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد والذي يعد وليد البيئة التي ينشأ فيها ويعتبر انعكاسا للواقع، إذ يرتبط بالسمات النوعية لحياة الشعوب ونظامها وتقاليدها وشخصيات أفرادها، ويعبر عن هويتها، وبصماتها، كما أنه متوارث عبر الأجيال المتعاقبة.
- ذو بعد حضاري لأن المنتج التقليدي يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات كانت بدائية أو متحضرة، فهو يشتمل على كل ما تم أو يتم إنجاره في الأوساط الاجتماعية بما تحويه من معتقدات وعادات وتقاليد التي تبرر سلوكًا اجتماعيًا ما أو ممارسة جماعية

[1]- بن العمودي جليلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010، ص11.

[2]- يسرى دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص462.

معينة، وما يصحب ذلك من محسوسات معنوية أو ملموسات مادية تجمع بين البساطة والتلقائية اللتان تميزان شعب معين، لذا نجد المجتمع التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق سكانه الأوائل من رموز للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة فتستعمل مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من المنتجات كالزرابي والصناعات الفخارية والنقش على الجبس وغيرها.[1]

- اجتماعي لأنه يعد مصدرًا للاسترزاق والاستقرار الاجتماعي.

6- صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية:

نعني بمطابقة المنتوج الحرفي لمواصفات الجودة مدى استيفاءه لمتطلبات معينة ويحصل على إثرها المنتوج التقليدي على شهادة مطابقة تضمن جودته وتساعد الحرفي على الحفاظ على سمعة منتوجه وتحميه من التقليد والسرقة وتسهل دخوله إلى الأسواق الدولية، هذا النوع من المصادقة معروف دوليًا بسلسلة مقاييس ISO9000 التي انتجتها معظم الدول المتقدمة كوسيلة للدخول للأسواق الدولية.[2]

وبما أن المنتوج التقليدي مركب من 3 مركبات أساسية: مواد أولية، رموز وتقنية عمل فإن تفاعل هذه المركبات هو الذي يصنع المنتوج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث.

7- ارتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى:

تعد القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية أعلى مقارنة بمنتجات صناعات أخرى وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدًا إلى جانت عمالة منخفضة الأجر ما يؤدي إلى تكلفة استهلاكات وسيطية منخفضة، فإذا كان صافي الدخل

[1]- شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية -حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص113.

من العملة الأجنبية هو الفرق بين صادرات وواردات القطاع وكانت وارادات القطاع منعدمة تكون النتيجة مدخول من العملة الصعبة أكبر من القطاعات الأخرى.

8- انتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية:

غالبًا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، ويعود ذلك لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يعبر على قيم وانشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة آهالي الريف العريقة، زيادة على ذلك تعد الصناعة التقليدية وسيلة مهمة لتغطية الاحتياجات اليومية في هاته المناطق.

الفرع الثالث: إجراءات تنمية الصناعة في إطار مخطط تنمية الصناعات التقليدية "آفاق 2020"

1- إعادة النظر في الجهاز التشريعي الذي يحكم قواعد الصناعة التقليدية وتعزيزه:

مراجعة الأمر رقم 69-01 من خلال تقديم نص قانون يحدد ويعرف نشاط الصناعة التقليدية وترقية ممارسته حيث سيتضمن تدقيق أساسية جديدة للمسائل التالية:

- ❖ الفصل بين مهام التمثيل الحرفي والتسيير الإداري لأنشطة الصناعة التقليدية.
- ❖ تكريس مبادئ التأهيل والابتكارات.
- ❖ تكريس التجمعات المهنية.
- ❖ جمع المعلومات ومعالجتها واستغلالها انطلاقًا من سجل الصناعة التقليدية والحرف.
- ❖ موائمة التدخل الحكومي والإجراءات التفصيلية لفائدة النشاطات الحرفية.

2- ترقية التكوين بمساهمة التكوين المهني:

تطبيق آليات تهدف إلى إيجاد ووضع أجهزة تقوم بما يلي:

- ❖ تثمين وتحسين مستويات التأهيل المهني وتميزها.
- ❖ تحفيز الحرفيين وتدريبهم بشكل مستمر في مراكز تثمين المهارات المحلية.
- ❖ إعادة القانون الأساسي للحرفي المعلم المرافق.

- تطوير أرضيات برامج عمل قطاعية لتنمية الصناعة التقليدية والحرف.
- تعزيز مساهمة المرأة الممارسة للنشاطات الحرفية البيتية.

3- دعم التأهيل والمناقشة:

وضع أجهزة جديدة خاصة في مجال العدالة الذي يهدف إلى:

- ضمان آصالة المنتوج.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

4- حوافز التصدير

يتم عـــــن طريق:[1]

- دعم بروز تصدير منتجات الصناعة التقليدية انطلاقا من التجمعات الحرفية.
- فتح تمثيلات ومصارف الصناعة التقليدية.
- تعزيز مسارات النوعية والابتكار والتنافسية ودعمها ومرافقتها.
- الترويج المتواصل للنشاطات ومنتجات الصناعة التقليدية من خلال المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والمهنية الدولية.

5- وضع آليات وأساليب جديدة للتمويل:

إن تقارب أجهزة وقطاع الصناعة التقليدية والحرف الذي يخص النشاطات الحرفية لإنتاج المواد والخدمات يمكن أن يتم أحد الصيغتين التاليتين:

- الالتحاق التام لأجهزة الدعم المالي.
- الإعداد المباشر لبرامج التنمية السنوية بين المؤسسات لأجهزة الدعم والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وتبنى هذه المخططات على الحاجيات المحددة محليًا من قبل غرف الصناعة التقليدية والحرف انطلاقًا من:

[1]- بن بريكة الزهرة، صحراوي محمد تاج الدين، دور الصناعات التقليدية والحرف في دعم التنمية وتنشيط السياحة-دراسة حالة الجزائر، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد1، جامعة بسكرة، 2021، ص ص10-11.

- ✓ المتابعة والتنشيط الاقتصادي لبرامج تجمعات الحرفيين ونظم الإنتاج المحلي.
- ✓ تفعيل الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- ✓ دعم النساء الحرفيات في الوسط الريفي أو في الوسط الحضري.

المطلب الثاني: مصادر تمويل الصناعات التقليدية والحرف.

تحتاج الصناعة التقليدية إلى التمويل في مختلف فترات حياتها، وحتى تصل الجزائر إلى الأهداف التي سطرتها من قطاع الصناعات التقليدية قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات، وعلى العموم يمكن تقسيم مصادر تمويل هاته الصناعات إلى نوعين:[1]

الفرع الأول: التمويل الداخلي.

يعتمد الحرفيون كغيرهم من المستثمرين على مصادرهم الداخلية قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية وهنا يقوم الحرفي بتمويل نفسه سواء في بداية تكوين مشروعه أو عند حاجته للتوسع، ويتمثل التمويل الداخلي في التمويل بالأموال الخاصة ويكون هذا الجزء من الأموال الضرورية في مرحلة الانطلاق والنمو هو أيضًا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة الحرفي في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية، وهناك التمويل الذي يتم خلال دورة حياة المشروع، ويكون بناء على صافي التدفقات والأرباح التي يحققها الحرفي.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي.

يلجأ الحرفيون إلى التمويل ا لخارجي في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الداخلي المتوفرة لديهم، ويحصل الحرفيين على التمويل من عدة جهات ومن هم تتعدد أشكال هذا التمويل إذ يمكن تقسيمها إلى:

[1]– فتيحة جوميجة، حميدة أوكيل، الصناعة التقليدية والحرفية– التمويل الأصغر ثنائية لدعم السياحة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة البدائل التمويلية المتاحة أمام الصناعة الحرفية والتقليدية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018.

1- التمويل عن طريق الدعم:

هنا يتم تمويل الصناعات التقليدية عن طريق تقديم الدعم دون إلزامية هذه الصناعات على رد هذا التمويل، ومن الهياكل المكلفة بتقديم هذا النوع من التمويل نجد:

1-1- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 المؤرخ في 02 جانفي 1993[1]، ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري، ويستفيد كل من هذا الدعم الحرفيين الفرديين ومؤسسات وتعاونيات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات الحرفية، ولكن ينبغي تفعيل دور الصندوق أكثر من ذلك من خلال:[2]

- ❖ توسيع مداخيل الصندوق بإنشاء رسم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ إتاحة تعامل الصندوق وفق صيغة قروض بدون فائدة.
- ❖ اشتراط المساهمة الشخصية للمستفيدين للحصول على الدعم.
- ❖ تعميم الاستفادة لكل النشاطات الحرفية.

2- التمويل عن طريق القرض:

هنا الحرفيون يحصلون على التمويل في شكل قروض بمعنى أنهم مجبرون على إعادة مبلغ القروض وفوائده للجهة المانحة للتمويل، ويحصل الحرفيون على القروض من الجهات التالية:[3]

---

[1]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/02، الجريدة الرسمية، العدد2، 06 جانفي1993، ص11.

[2]- فتيحة جوميجة، حميدة أوكيل، مرجع سبق ذكره.

[3]- جليلة بن العمودي، سمية دربال، سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الواردي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص ص215-216.

2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب في حين تضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظم إطار عمل الوكالة، وقد أسست الوكالة خصيصًا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية الشهادات المعترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة، وتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الاستفادة من إعانات مالية وامتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع استثماري أو توسيعه.

2-2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفيات تنظيمها وتمويلها وعملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة لوزارة التضامن الوطني، وتقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم قروض مصغرة لأصحاب المبادرات الفردية الذي هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذلك الفئات بدون دخلة التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع.

2-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه على أن تعهد إدارة نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إلى صندوق مستقل، ويم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

ثم تكليفها بتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

عرف هذا الصندوق في مساره تعديلات عديدة أهمها التعديلات المجراة سنة 2004، والتي عملت من خلالها الجهات المعنية على ترقية أفضل لهذا الجهاز، ويعكف من خلالها الصندوق على:[1]

- ❖ تسطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.
- ❖ تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة.

إضافة إلى ما سبق تستفيد المؤسسات الحرفية من دعم من مختلف الآليات الموالية:

- ❖ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ).
- ❖ الصندوق الاجتماعي للتنمية (FDS).
- ❖ صندوق الزكاة.
- ❖ صندوق الضمان:

- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع (FGCJP).
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI).
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص.و.م (FGAR).

- ❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- ❖ وكالة التنمية الاجتماعية (ADS).
- ❖ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- جليلة بن العمودي، سمية دربال، نفس المرجع السابق، ص216.

- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث.
- صندوق ترقية المحيط.
- صندوق تطوير منطقة الجنوب.
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- صندوق التكوين والتدريب المهني.

المطلب الثالث: أهمية الصناعة التقليدية والحرف.

الفرع الأول: أهمية الصناعة التقليدية والحرف في مختلف المجالات.

يمكن إبراز الأهمية فيما يلي:

1- في المجال الاقتصادي:[1]

يعتبر الأفراد أهم مقوم في الإنتاج، وأما بالنسبة لرأس جهود ومتدني وهذا يعني بالضرورة على توفير فرص العمل؛ كما أنها مجال للتصدير ولها مردود من السياحة وترتكز الأهمية الاقتصادية في:

- إمكانية خلق فرص عمل أكبر، عن طريق تخصيص موارد أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى.
- الاستفادة من الموارد الأولية المحلية وعلى وجه الخصوص تلك المتوفرة في المناطق الريفية.
- تستطيع المرأة كأم وربة بيت ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها، وفي الأماكن التي تختارها أو حي في منزلها.
- انخفاض تكاليف التدريب.
- مرونة الانتشار في مختلف المناطق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر.
- المرونة في الإنتاج والقدرة على تقديم منتجات وفق احتياجات المستهلك.

[1]- مرزوق بتة، عبد الغاني حروز، الحرف والصناعات نشأتها وأهميتها في المجتمع الإسلامي، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص ص65-66.

2- في المجال الاجتماعي:

للقطاع قدرة كبيرة في امتصاص البطالة وخلق فرص العمل وهذا للوسائل البسيطة التي يحتاجها الحرفي في عمله ليمارس أي نشاط، كما بإمكان القطاع أن يشكل نسيجًا اقتصاديًا للأسر المنتجة مما سيؤثر إيجابًا بشبكة العائلات الاجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي، كما للقطاع دور كبير في التكفل بالشباب مما يجعله مساهمًا في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال الانحراف.

3- في المجال الثقافي والحضاري:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى كل شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لأنها تميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته، كما تعبر عن تراكمات الناتج الحضاري لإنسان المنطقة الذي تفاعل مع الطبيعة بقدراتها المحلية مبرزًا قدرته الإبداعية في إنتاج ما هو بحاجة إليه للاستعمالات اليومية أو الموسمية المتراكمة عبر العصور المتعاقبة.

وبالتالي يعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانًا للشخصية المعنوية لكل أمة، مما جعل كل دول العالم منها الجزائر تولي أهمية كبيرة لهذا العنصر الحضاري من خلال التوجه العام للدولة.[1]

الفرع الثاني: أهمية الصناعة التقليدية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية الأكثر استجابة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتظهر الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات التقليدية في أهمية الحرف التقليدية وتتمثل فيما يلي:

[1]- بن صديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013/2012، ص ص12-13.

1- مساهمة الصناعات التقليدية في الإنتاج الوطني.

بحيث تحقق جزءً هامًا من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا الاعتماد على العمل اليدوي وعلى الموارد المحلية وتعتبر القيمة المضافة التي يحققها هذا القطاع في مساهمته في الإنتاج الوطني.

2- ركيزة حيوية للقطاع السياحي:

تلعب الصناعات التقليدية دورًا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة، فالسائح يبحث دائما على أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له، وما يلاحظ كذلك من خلال التطورات العالمية ظهور السياحة الجماعية حيث لا يعود السائح إلى بلده دون اقتناء المنتجات التقليدية التي تعتبر الواجهة للبلد أو المنطقة التي زارها.[1]

أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف على التشغيل:

الجدول التالي يوضح مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية.[2]

[1]- دين زيدان ياسين، أهمية الصناعة التقليدية والحرف في ظل تطور التسويق في الجزائر، محاضرات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص ص8-9.

[2]- ريم عمام، الحرف التقليدية حول تنمية مستدامة للسياحة والثقافة-دراسة حالة مديرة السياحة والصناعة التقليدية لولاية الأغواط، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، 2019، المجلد 05، العدد 09، ص46.

الجدول رقم 01: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية

المجـــــــال	الوظائف المستحدثة سنة 2015		الوظائف المستحدثة سنة 2016		الوظائف المستحدثة سنة 2017	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعة التقليدية الفنية	93277	55	67044	48	36028	45
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	76314	10	66512	13	45510	17
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	27650	35	66236	39	91523	38
المجموع	971142	100	99793	100	73062	100

الجدول الموالي يوضح تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط:[1]

الجدول رقم 02: تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط

السنـــــة / ميادين النشاط	2015		2016		2017	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	87132	50	12073	33	6657	31
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	1367	11	0665	14	1824	17
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	66725	39	19296	53	58712	52

الفرع الثالث: أهمية الصناعة التقليدية بالنسبة للتسويق:

[1]- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المديرية العامة للصناعة التقليدية imta.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/03/06، على الساعة 18:30.

يمكن إجمال الإطار العام للتسويق في ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- التسويق نشاط اجتماعي اقتصادي.
- التسويق نظام متكامل.
- التسويق مجموعة من الوظائف.

1- دور التسويق في تحقيق الأرباح:

يرى رجال الأعمال والإدارة أي تحقيق الربح من مسؤولية إدارة التسويق كما هو حصيلة تضافر جهود مختلف أقسام ووحدات المؤسسة (الربح، الإيراد، التكلفة)، ولذا يكون دور التسويق هو تحقيق حجم مربح من المبيعات.

2- علاقة الربح بربحية المؤسسة:

إن القيمة المطلقة للربح لا تعطي صورة حقيقية عن ربحية المؤسسة، ويعتبر الربح تعبيرًا صادقًا عن ربحية المؤسسة لابد أن ينسب إلى جميع أصولها.

3- زيادة معدل العائد على الاستثمار:

يظهر التسويق في زيادة معدل العائد على الاستثمار من خلال تحسين كل من معدل الربح ومعدل الدوران، إن أهداف المناسبة لنظام التسويق تتمثل في أربعة أهداف وهي

- زيادة الاستهلاك.
- اشباع رغبات المستهلك.
- جودة الحياة.[1]

[1]- دين زيدان ياسين، نفس المرجع السابق، ص ص9-10.

المبحث الثاني: مدخل للسياحة والصناعات التقليدية والحرف.

إن امتلاك الجزائر لطاقات سياحية هائلة ومقومات تاريخية وثقافية مختلفة وعادات وتقاليد متنوعة تشجع على إقامة صناعة تقليدية تساهم في ترقية السياحة الجزائرية، كما أن طول شريطها الساحلي وصحرائها الشاسعة يعتبران عاملان لجذب الاستثمار في القطاع السياحي وبالتالي مساهمة هذه الأخير في التنمية الاقتصادية للوطن.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.

الفرع الأول: مفهوم السياحة.

تعني كلمة السياحة السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، في الماضي سافر الناس لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية.[1]

أما السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستماع بجمال الطبيعية وهذا التعريق يعود للألماني "جوبيير فولر" بتاريخ 1905.

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي "شوليرن شراتنهوس" عام 1910 بأنها «الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصًا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبك بهم ارتباط مباشر».[2]

[1]- مروان محسن السكر العدوان، مختارات من الاقتصاد السياحي، المجد اللاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص13.

[2]- محمود كامل، السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا، القاهرة، مصر، 1975، ص16.

أما الباحث الإنجليزي "نورفال" فقد سلك السياحة على الأجانب فقرر أن السائح هو الشخص الذي يدخل بلد أجنبيًا لأي غرض عدا اتخاذ هذا البلد محل إقامته الدائمة أو عدا العمل في هذا البلد عملا منتظمًا مستمرًا والذي يتفق في هذا البلد يقيم فيه مالاً كسبه في مكان آخر.[1]

ظلت هذه التعاريف السابقة الذكر مجرد محاولات للاهتداء إلى تعريف يجمع مقومات السياحة وعناصرها وخصائصها من ضوء تطورها في الأعوام السابقة للحرب العالمية الثانية.

وحتى يمكن الوصول إلى تعريف عام وشامل للظاهرة سنورد تعريفات علمية أخرى يعرفها قاموس (Petit Robert) على أنها مجموع الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح وإقامتهم خارج سكناهم اليومية، وهي وفق هذا التعريف تتمثل في الأعمال والأدوات التي تتعلق بإقامات السياح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية، فالسياحة إذ تشمل على عدة عناصر: وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم والملاهي، الحدائق وغيرها والوقت الحر، فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظرًا لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي فقد عرفها في قراره الصادر سنة 1972 بأنها «فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع الذي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي... إلخ».

هذا التعريف يضيف شيئًا جديدًا إلى التعاريف السابقة وهو اعتبار السياحة فن يعني ذلك أنها قطاع مميز عن قطاعات النشاطات الاقتصادية الأخرى بسبب طبيعتها ووظيفتها وأسلوب وأدوات تطويرها واختلافها عن الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة للمواطن.

الفرع الثاني: أهمية السياحة.

يمكن ذكر أهمية السياحة في النقاط التالية:

- المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي.

[1]- محمدي موسى الحريري، جغرافية السياحة الإسكندرية، مصر، 1991، ص18.

- ❖ جذب رؤوس الأموال إلى البلد من حيث العملات الصعبة ورؤوس الأموال الضخمة.
- ❖ تساعد في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة والقضاء على البطالة.
- ❖ تعتبر السياحة سوق زاخر بالصناعات المختلفة كالصناعة والتجارة والزراعة.
- ❖ تزداد أهمية السياحة خاصة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة.
- ❖ السياحة كالصناعة لها أهميتها الخاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد القومي.
- ❖ تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدول وخارجها فهي تؤثر وتتأثر على نشاط الإنتاج والاستهلاك والنقل والرحلات والاتصالات.

الفرع الثالث: أنواع السياحة.

تعددت أنواع السياحة بتعدد أغراضها ودوافعها وأهدافها ويمن ذكر أهم أنواع السياحة فيما يلي:[1]

1- السياحة الاجتماعية:

يطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات والسبب في تواجد مثل هذا النوع من السياحة هو أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط وبما أن التطورات العالمية توجب التغيير في كل ما يوجد من حولنا فكان لابد من هذه التغييرات أن تحدث أيضًا مع السياحة لتواكب التطورات والمستجدات العالمية لكي تضم السياحة.

وكان أول ظهور للسياحة الاجتماعية في دول الكتلة الشرقية حيث أعدت للعاملين معسكرات في مختلف المناطق السياحية لتجديد نشاطهم وقدراتهم النفسية والبدنية على العمل، وأصبحت السياحة الاجتماعية الآن نشطة في كثير من دول العالم.

[1]- زيوان أسيا، مشعر بريزة، الصناعات التقليدية كأداة للترويج للسياحة الداخلية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2020/2019، ص ص7-8.

2- السياحة الدينية:

تعني السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة.

3- سياحة المؤتمرات:

وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتاب.

4- السياحة العلمية:

أو السياحة البحثية هي التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية وكذلك دراسة حركة الطيور وهجرتها العالمية.

5- سياحة السفاري والمغامرات:

هي تلك التي تتم عبر الصحاري وتتنوع أنواعها وأهدافها، فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرات تسلقها والبعض الأخر يتجه نحو زيارة الوديان وآخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البحري في المناطق المسموح الصيد فيها.

6- السياحة الرياضية:

وهي السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات أو البطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها.

7- سياحة التجوال:

هي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيرًا على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية.

8- سياحة التسوق:

وهي حديثة أيضًا تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق بدبي كل عام.

9-السياحة الترفيهية:

من أقدم أنماط السياحة وأكثرها انتشارًا، حيث وصلت نسبة السياحة إلى 80%، تعتبر دول البحر الأبيض المتوسط أكثر المناطق اجتذابًا لحركة السياح الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كبيرة كاعتدال في المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الخلابة والتي تفرعت منها الأنواع الأخرى كالسياحة الرياضية والعلاجية... وغيرها، وتكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس.

10- السياحة الثقافية (السياحة الأثرية والتاريخية):

يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية مختلفة وحضارية، نجد هذا النوع من السياحة ممثل في الاستمتاع بالحضارات القديمة.

11- السياحة الشاطئية:

تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تتوفر لديها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور، وتوجد الكثير من بلدان العالم مثل دول حوض المتوسط ودول الكاريبي.[1]

المطلب الثاني: الصناعة التقليدية وعلاقتها بالسياحة.

لا يخفى على أحد الترابط الموجود بين الصناعات التقليدية والسياحة حيث تلعب الصناعات التقليدية دورًا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة وسنتناول في هذا العنصر ما يلي:[2]

[1]- زيوان أسيا، مشعر بريزة، المرجع السابق، ص ص8-9.

[2]- سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، العدد 05، جوان 2020، ص ص79-80.

1- العلاقة المتبادلة بين السياحة والصناعة التقليدية:

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورًا مهما في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائمًا عن أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره عند عودته لبلده، وهذا بحد ذاته ترويج غير مباشر للمنطقة أو البلد الأصلي للمنتوج، وتبرز أهمية السياحة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف فيما يلي:

- القطاع السياحي يشكل بكل تأكيد قطبًا للنمو يمكن أن يستحدث الديناميكية الاقتصادية المرغوبة لتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال الاستثمار والتوسع في طاقاته الاستيعابية.
- القطاع السياحي يشكل سوقًا للمنتجات التقليدية والحرف وبذلك هو الحدد لقدرات توسع قطاع الصناعات التقليدية والحرف من زاوية الطلب.
- علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والتقليدي يمكن ابرازها من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وانعكاس ذلك على الحرفة ومنتوجاتها من خلال التوسع في الطلل على تلك المنتوجات.
- تطور القطاع السياحي يؤثر إيجابًا على مستوى التشغيل، ومام يحققه من مداخيل للحرفيين يؤثر مباشرة على مستوى معيشتهم ورفع أدائهم الحرفي، وهذا الكفيل بتحقيق التنمية في القطاعين في الأمد البعيد.
- يؤثر تطور القطاع السياحي في خلق توازن بين المدينة والريف، لكونه يؤدي إلى استقرار أهل الريف بمناطقهم، وهذا ينعكس إيجابًا على القطاع الزراعي نتيجة الترابط بينه وبين القطاعين السابقين.
- توفر السياحة قطاعًا تصديرياً هاما للمنتوج التقليدي دون الحاجة إلى تصدير المنتوجات وتسويقها دوليًا مما يتيح للأفراد دخلاً يتغلغل وينعكس مباشرة على فئة كبيرة من المجتمع.
- المنتوج السياحي المبدع يعتمد أساسًا على ثروات وخدمات لا تكلف الدولة كثيرا مثل جمال الطبيعة والمنتوجات التقليدية وهي إمكانيات محدودة تعطي عائدات كبيرة عند استغلالها.
- جمال الصناعة التقليدية وتنوعها وثرائها هي محل حفلات وأعياد ومواسم سنوية تعرف بالتراث والثروات الثقافية والسياحية مثل عيد الحلي في بلاد القبائل وعيد الزربية في غرداية.

2- مساهمة تظاهرات الصناعة التقليدية في تنشيط السياحة في الجزائر:

في إطار الاستراتيجيات الدولية المتعلقة بترقية السياحة والصناعة التقليدية الرامية إلى الترويج للمنتوج التقليدي على الصعيدين الوطني والدولي، تسعى الهيئات المختصة بذلك إلى محاولة إيجاد قاعدة استهلاك وطنية، وكذا موقع للمنتوج التقليدي على الساحة الدولية تلاؤمًا مع التطورات العالمية في مجال السياحة والتجارة ويشكل هذا المسعى وسيلة لتثمين الاعتبار لنشاطات الصناعة التقليدية وإدماجها في التنمية الاقتصادية، ويجسد ذلك من خلال برمجة تظاهرات وطنية ومشاركات في معارض وصالونات دولية والمساهمة في تنظيم أعياد محلية وفيما يلي جداول توضح التظاهرات الخاصة بالصناعة التقليدية:[1]

2-1- الأعياد المحلية:

يوضح الجدول التالي الأعياد المحلية للمنتوجات التقليدية وذلك للتعريف بمختلف المنتوجات المحلية الجزائرية مع تواريخ تنظيم هذه الأعياد ومكان تنظيمها لكونها تساهم في جلب السياح الذين يهتمون بحضور هذه التظاهرات:

الجدول رقم 03: الأعياد المحلية في الجزائر.

الأعياد المحلية	التاريخ	المكان
عيد الكسكسي	في شهر جانفي	ميلة
عيد الزيتون	في شهر فيفري	بجاية
عيد تقطير الورد	في شهر أفريل	قسنطينة
عيد الحلفة	في شهر سبتمبر	سعيدة
عيد المهري	في شهر نوفمبر	مثليلي، غرداية
عيد التمور	في شهر نوفمبر	بسكرة

المصدر: سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، نفس المرجع السابق، ص80.

[1]- سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، نفس المرجع السابق، ص ص80-81.

2-2- التظاهرات الوطنية:

يبين الجدول التالي مختلف التظاهرات الخاصة بالصناعات التقليدية:

الجدول رقم 04: التظاهرات الوطنية بالجزائر.

التظاهرات	التاريخ	المكان
الصالون الوطني للزبية	في شهر مارس	غرداية
الصالون الوطني للصناعة التقليدية والحرف	في شهر ماي	الشلف
الصالون الوطني للمنتوجات الصوفية	في شهر ماي	المدية
الصالون الوطني للنحاس.	في شهر ماي	قسنطينة
الصالون الوطني للآلات الموسيقية	في شهر جوان	تلمسان
الصالون الوطني للخزف الفني، الزجاج وأدوات التزين	في شهر جوان	الجزائر
الصالون الوطني للصناعة التقليدية	في شهر جويلية	قصر المعارض الجزائر
الصالون الوطني للجلود	في شهر جويلية	وهران
الصالون الوطني للحلي التقليدي	في شهر جويلية	تيزي وزو
الصالون الوطني للباس والطرز التقليدي	في شهر أوت	عنابة
الصالون الوطني للفلين والخشب	في شهر أوت	جيجل
الصالون الوطني للفخار والخزف الفني	في شهر أكتوبر	بسكرة
الصالون الوطني للصناعات التقليدية الصحراوية	في شهر أكتوبر	تمنراست

المصدر: سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، نفس المرجع السابق، ص82

يوضح الجدول أعلاه مختلف التظاهرات الوطنية بالجزائر كالصالون الوطني للزربية والذي يقام في شهر مارس بولاية غرداية ويحضره العديد من الأجانب سواء كسياح أو مشاركين.

3- أسابيع الصناعة التقليدية:

وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: أسابيع الصناعة التقليدية.

الأسابيع	التاريخ	المكان
الأسابيع الجزائرية للصناعة التقليدية بدمشق	في شهر مارس	دمشق، سوريا
تونس	في شهر ماي	تونس
مصر	في شهر سبتمبر	القاهرة، مصر
الأردن	في شهر أكتوبر	عمان، الأردن

المصدر: سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، نفس المرجع السابق، ص82.

ومنه تساهم هذه التظاهرات في التعريف والترويج للصناعات التقليدية ودورها وبنسبة كبيرة في تفعيل وتنشيط الحركة السياحية، وعليه فإن العلاقة بين السياحة والصناعة التقليدية هي علاقة تكامل وترابط فكلاهما ينمو ويتطور بنمو وتطور الأخر.

المطلب الثالث: دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي.

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورًا هامًا في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، فمن المعلوم أن تطور المداخيل السياحية مرتبط بتكور توافد السياح الأجانب، غير أنه نلاحظ أن عملية تطور المداخيل للعملة الصعبة قد عرف تراجع خلال بداية التسعينات لكن سرعان ما بدأ في التزايد بدءً من سنة 1998 بـ 74 مليون دولار أمريكي، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في المداخيل السياحية في الجزائر إلى تراجع تدفق السياح الأجانب فقد سجل تراجع إجمالي قدره 35% في عدد السياح الوافدين.[1]

[1]- سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة، واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحدث المنافسة، جامعة بشار، ص ص52-53.

لا يخفى على أحد الترابط العضوي والمفصلي بين الصناعات التقليدية والسياحة، حيث تلعب الصناعات التقليدية دورًا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة كما أن السائح عند عودته لبلده وباقتنائه لمنتجات تقليدية يكون بذلك قد نقل صورة وتذكار عن تلك المنطقة أو البلد الذي زاره، ومن هنا يعتبر المنتج التقليدي مرآة عاكسة للبلد أو المنطقة التي زارها السائح، كما أن أهمية المنتج التقليدي بالنسبة للمستهلك الأجنبي لا يقتصر على السائح فقط بل أيضا على الشخص الأجنبي لبلده، والسبيل الوحيد الذي يصل الحرفي التقليدي المحلي بالمستهلك الأجنبي هو المنتج التقليدي المصدر والذي يعبر عن ثقافة وتراث المنطقة ويعطي صورة عن المنطقة أو البلد المنتج لهذه السلعة مما قد تعتبره ترويجًا غير مباشر للمنطقة أو للبلد الأصلي للمنتج.

خلاصة الفصل الثاني:

تحظى الصناعة التقليدية بأهمية بالغة في دعم القطاع الاقتصادي وترويج المنتجات السياحية من الجانب الثقافي والاجتماعي، وتزداد أهمية هذا القطاع من خلال مساهمته في اقتصاديات البلدان المتقدمة وكذا النامية والتي تتفق جميعها على أنه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والاجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعًا اقتصاديًا من أهم القطاعات الحيوية المنتجة، يساهم قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية من خلال قدرته الكبيرة على امتصاص البطالة وخلق فرص العمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنه أن يساهم في الإنتاج المحلي والدخل العام، وهذا فضلا عن كونه مساهمًا رئيسيًا في ازدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة، بفضل مساهمة التسويق الفعالة في ذلك.

الفصل الثالث:

دراسة وصفية للصناعة التقليدية والحرف في الوكالة الوطنية ANJEM تيارت

تمهيد:

يندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية، والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات المكانية للتكفل بذاتهم، وخلق مناصب شغل لبلوغ مستوى معيشي نزيه، وتحقيق هذه الغاية، تعين على الحكومة انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" وتنظيم مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي عدل ويتم بموجب المرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ في مارس 2011.

فالقروض المصغرة تمثل احدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة وباعتبارها تمس شريحة لا بأس بها من السكان "رجالا ونساء "فهي أداة فعالية للمعالجة الاجتماعية وتساهم في بروز نشاطات اقتصادية صغيرة " تشغيل ذاتي عمل بالمنزلي، نشاطات حرفية وخدماتية....الخ".

المبحث الأول: القرض المصغر.

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة محاربة الهشاشة، وهو يرمي إلى الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

المطلب الأول: ماهية القرض المصغر.

يعتبر الوقوف على ماهية القرض المصغر ضرورة ملحة أمام باحث أو مهتم بالتنمية الشاملة، وذلك لتحديد مجال تدخل هذا الجهاز الذي أصبح اليوم يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس فقط في الدول المتقدمة، ولكن أيضا في البلدان النامية ومنها الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم القرض المصغر.

وردت عدة تعاريف للقروض المصغرة نذكر منها تعريف للمكتب الدولي للعمل: القرض المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية "القروض والضمانات" والتي تتعلق بمبالغ صغيرة.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية عرفت القرض المصغر على أنه هو «الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكنة».

بينما الفقه فيعرفه على أنه «سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم قيد تسديده على مرحلة قصيرة، وتمنح حسب صيغ متوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة التي تمارس في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع وشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكان وكذا الأنشطة التجارية»[1].

[1]- جلجال محفوظ رضا، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة تيارت، المجلد5، العدد 01 جوان 2020، ص406.

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة على برامج الإصلاحات الاقتصادية، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري 50.000دج وحد أقصى هو أربعة مئة ألف دينار جزائري 400.000 دج.[1]

وهو قابل التسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرًا، وتعتبره السلطات العامة برنامج يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

الفرع الثاني: خصائص القرض المصغر.

- تساهم إلى حد كبير في تخفيض معدلات البطالة وتوفر فرص عمل متنوعة لسهولة وتوفير متطلبات البيئة الأساسية لها، والتي تتميز بانخفاضها لعدم حاجتها لتقنية عالية أو رأس مال كبير.
- تحافظ على الأعمال التراثية "الصناعات التقليدية" حيث تسهل تشغيل الأيدي العاملة دون الحاجة لمكان مخصص، فكثير منهم يعتمد على ما تنتجه الأسر في منازلها، وتدار عملية التسويق إما بطرق تعاونية أو فردية.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتدعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، والتقليل من الاستيراد والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.
- توفر المشروعات الصغيرة سلعًا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدد والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيًا، تتفق مع قدراتها الشرائية مع قلة جودتها.
- تشكل القروض المصغرة عاملاً مهمًا في تنمية المناطق الريفية، مما يخفض دوافع الهجرة إلى المدن والنزوح الريفي.

[1]- المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ص3.

- تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل كبير على الموارد المحلية مما يوفر حماية للعملة المحلية مع إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل.[1]

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من القرض المصغر.

يستدعي نظام القرض المصغر المشاركة الأساسية لكن من المقترض والبنك.

1- المقترض "المستفيد":

يعتبر المقترض هنا فيما يخص القرض المصغر كل شخص طبيعي يستوفي الشروط القانونية:

- أن يبلغ العمر 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الاقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق من المشروع المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء النشاط.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية.
- تقدم المساهمة الشخصية نقدًا.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان.
- الالتزام بالتسديد المتفق على الوكالة الوطنية للتسيير.

2- البنك:

كان البنك الوطني الجزائري المتدخل الوحيد ضمن جميع البنوك في البرنامج القديم للقرض المصغر بالإضافة إلى آل خليفة بنك (في بعض المناطق فقط) وفي الإطار الجديد تتدخل جميع البنوك التجارية في القرض المصغر.[2]

---

[1]- كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، حامد للنشر، الأردن، 2000، ص 48.

[2]- بوسد زهية، أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل ومستوى البطالة دراسة تحليلية قياسية لمؤسسة ANGEM في ولاية تيارت خلال الفترة 2014/2005، من مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم، 2015/2014، ص43-44.

الفرع الرابع: الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر.

تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي:

- ❖ تخفيف الفقر؛
- ❖ تخفيف البطالة؛
- ❖ رفع المستوى المعيشي؛
- ❖ زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- ❖ استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- ❖ توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- ❖ توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- ❖ توفير الخدمات وخدمات الإنتاج؛
- ❖ استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- ❖ استخدام الخدمات المحلية؛
- ❖ تحويل الانشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة؛
- ❖ المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثل عدة هيئات مركزية "أربع مديريات وخليتين" إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة، كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية "الوكالة الولائية" والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه العينة الصغيرة على حوالي خمس 5 تنسيقات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث

هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2019".[1]

الإطار القانوني والتشريعي

عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من22 مارس 2011 والمعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-150من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي المتعلق بإنشاء وتحديد هيكل صندوق الضمان المشترك القروض المصغرة، معدل.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتي التمويل وهي:[2]

1- التمويل الثاني: مقرض وANGEM

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون

[1]- أفتاروس محمد لمين، أحمد وشا بلال، دور الوكالة لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيًا، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلة 4، العدد الخاص، جامعة البليدة، 2021، ص257.

[2]- الموقع الرسمي للوكالة، www.angem.dz، تاريخ الاطلاع 2022/04/17، الساعة 17:47.

أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 30 شهر.

2- التمويل الثلاثي (وكالة، بنك، مقرض):

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00دج التمويل يقدم كالتالي:

- قروض بنكي70%.
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.
- 1% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة 03 سنوات بالنسبة للقرض البنكي، للإشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000دج إلى 100000دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية 250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا، ومن 400000دج إلى 1000000دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات؛ صيغة التمويل الثلاثي وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

الشكل رقم 06: التمويل الثلاثي (كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج)

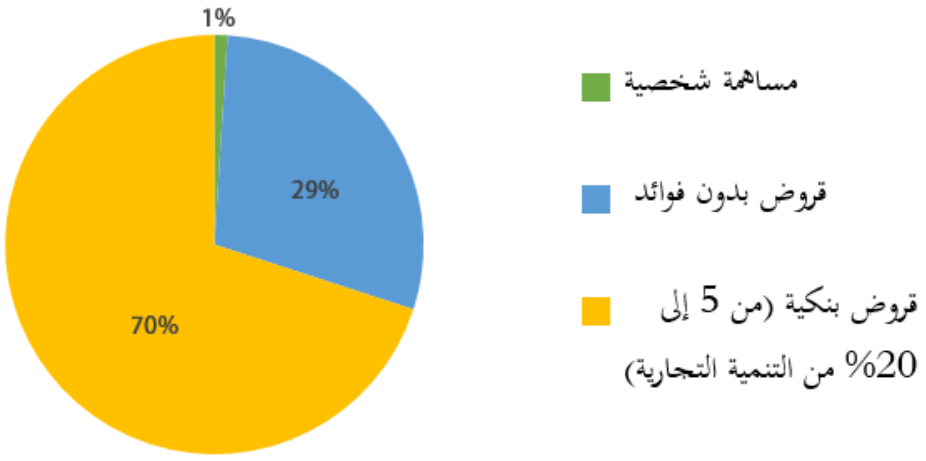

المصدر: الوكالة الوطنية لولاية تيارت

الجدول رقم 06: جدول مختصر لأنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100.000دج	- جميع الأصناف. شراء المواد الأولية	%0	/	%100	/
1.000.000د ج	- جميع الأصناف.	%1	%70	%29	20% من النسبة التجارية.
	- الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%1	%70	%29	5% من النسبة التجارية (منطقة خاصة)

* نسبة الفوائد التي تقع على عاتق المستفيد 5% أو 20% من النسبة المعمول بها في البنك.

المصدر: من الوكالة الوطنية لولاية تيارت

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم ونصح ومرافقة طالبي القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف الامتيازات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- مساعدة طالبي القرض عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ تخطيط التمويل؛
- تنظيم صالونات لعرض وبيع السلع المحلية والوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر؛
- تكوين المستخدمين المكلفين بتسيير الجهاز.

❖ تكوين المستفيدين من القرض المصغر من طرف مرافقي الوكالة بهدف ضمان انطلاقة موفقة لمشاريعهم.

الفرع الثالث: أهداف الوكالة.

❖ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضارية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

❖ استقرار سكان الارياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدّرة للمداخيل.

❖ تنمية روح المقاولة عوضًا على الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وايجاد ضالتهم، وتحسين المستوى المعيشي لهم بالاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

الفرع الرابع: تنظيم عمل الوكالة.

تملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر "الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 مديرية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسة على مستوى كل تنسيقية.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية "التنسيقات" تشرف هذه الهيئة على حوالي 05 تنسيقات وتقوم بالتنسيق التعزيز ومتابعة الأنشطة ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية.

وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

الشكل رقم **07**: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

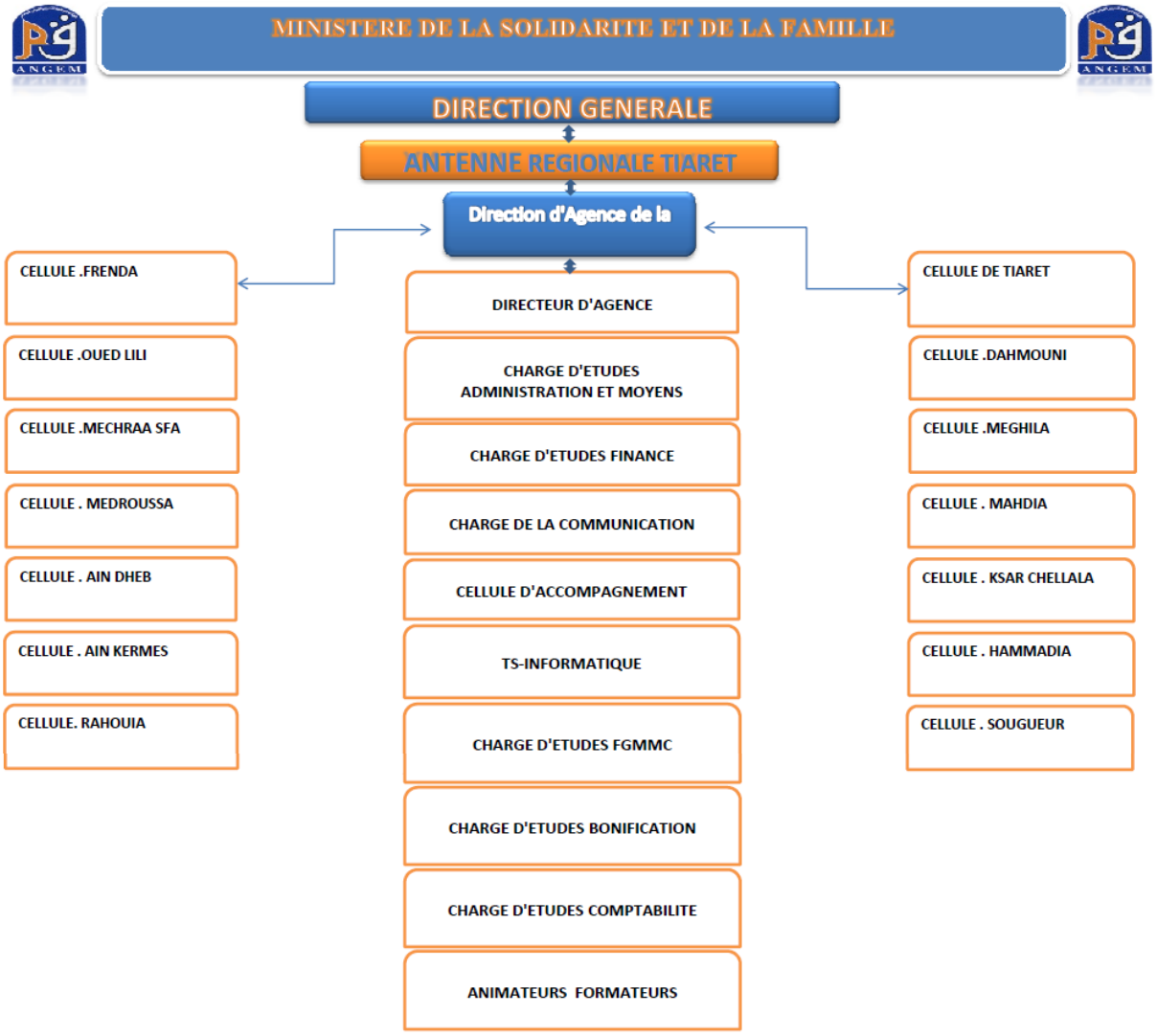

المبحث الثاني: دراسة وصفية حول القروض لتمويلها.

القروض هي وسيلة هامة في تجسيد المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك يتطلب التمويل عن طريق القروض من البنوك باعتبارها مؤسسات مالية، لكن من أجل الحصول على القروض لابد من اتباع مراحل لأنه يستحيل معرفة جدية المستثمر وقدرته ومصداقيته أو معرفة طبيعة النتائج التي تأتي في بعض الأحيان مخالفة تمامًا.

المطلب الأول: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية.

الفرع الأول: عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بتيارت.

الجدول رقم 07: الملفات الممولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر من 2010 إلى 2021

السنة	تمويل شراء المواد الأولية		تمويل اقتناء العقاد (انشاء مشروع)
	40000دج	1.000.000دج	1.000.000دج
2010	لم تفعل	لم تفعل	537
2011	2007	لم تفعل	189
2012	2346	28	274
2013	2273	80	313
2015	1434	144	294
2016	00	130	120
2017	993	85	81
2018	503	219	73
2019	476	82	153
2020	234	40	117
2021	00	-	122
المجموع	12713	968	2809

المصدر: الوثائق من الوكالة الوطنية.

الفرع الثاني: الملفات المرفوضة.

الجدول رقم 08: الملفات المرفوضة

شراء المواد الأولية	اقتناء العتاد لإنشاء المشاريع
29 ملف	164 ملف

المصدر: الوثائق من الوكالة الوطنية.

الشكل رقم 08: الملفات المقبولة لتمويل اقتناء عتاد (إنشاء مشروع) من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (تيارت من 2010 إلى 2021)

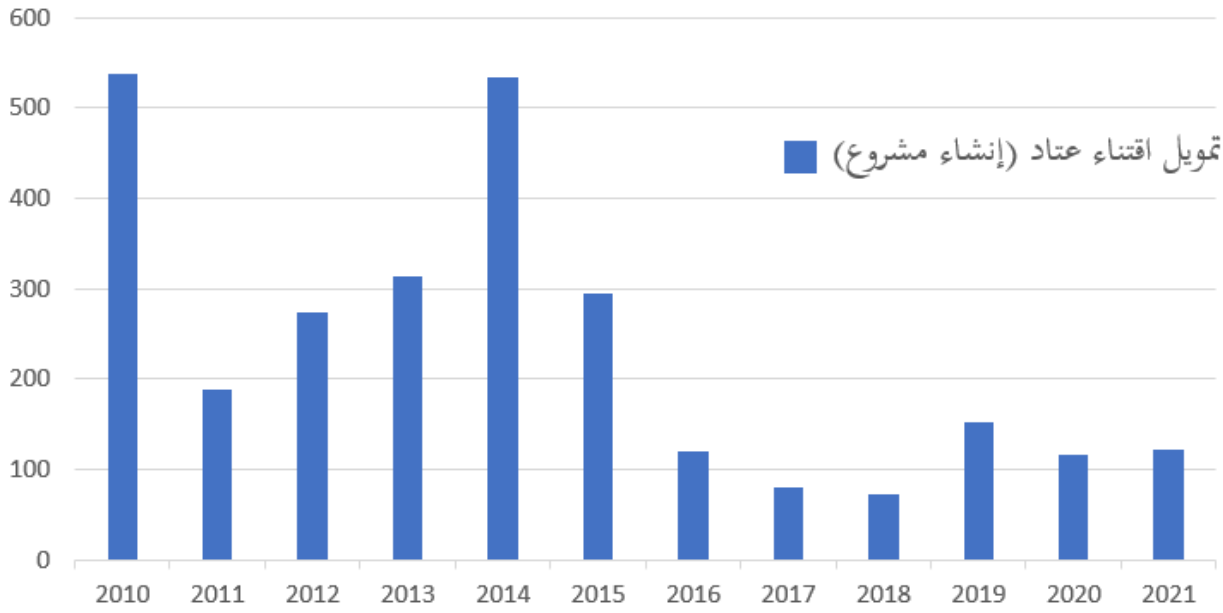

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني الموضح نرى أن الملفات الممولة لتمويل اقتناء العتاد سجلت أكبر عدد 537 ملف في سنة 2010 لاقتناء العتاد من أجل التوسيع في المشاريع، وفي سنة 2018 سجلت أدنى تمويل.

الشكل رقم 09: الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 40.000دج.

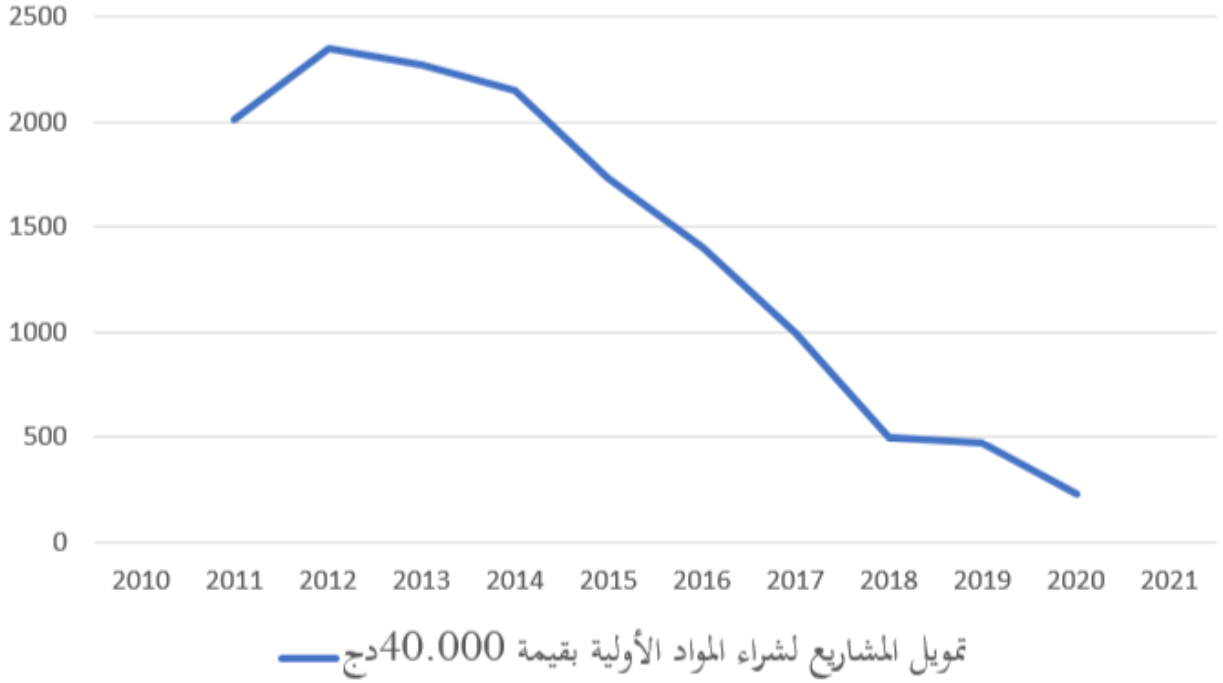

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم 10: الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 1.000.000.00دج

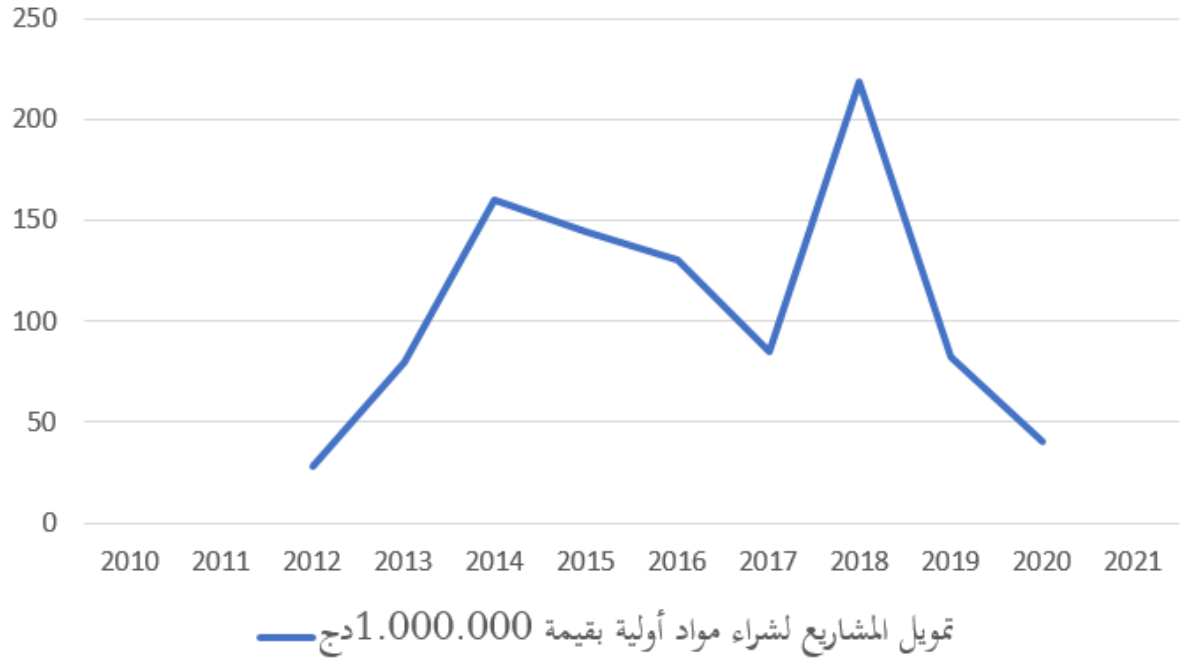

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والأشكال السابقة نلاحظ أن في سنة 2012 اشترت أكبر عدد من المواد أولية 2346 وينخفض في السنوات القادمة لينعدم في سنة 2016، وليرتفع في سنة 2017 بـ 993 من المواد الأولية بقيمة 40.000دج، وفي سنة 2018 اشترت أكبر عدد 219 من المواد الأولية بقيمة 1.000.0000 دج، وينعدم سنة 2021.

الفرع الثالث: توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع.

1- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

الجدول رقم 09: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

جنس المستفيد	العدد	النسبة %
نساء	563675	%63,39
رجال	325473	%36,61
المجموع	889148	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم 11: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

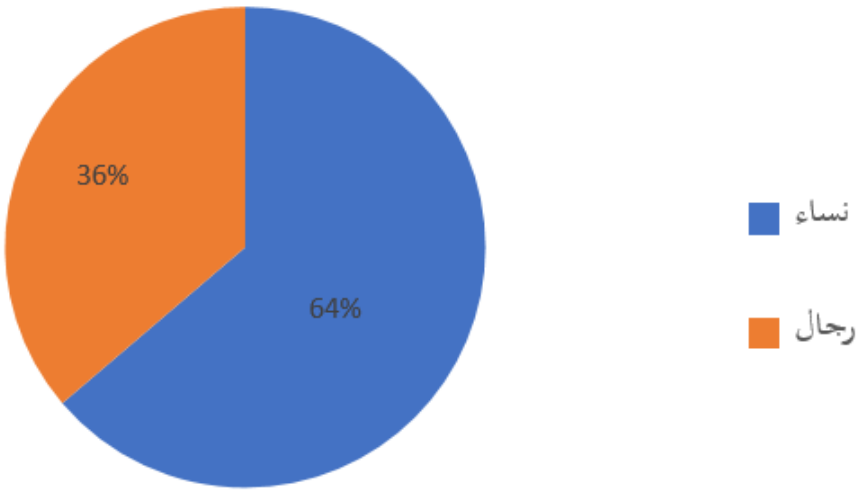

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

حسب الجدول والشكل الموضح نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للنساء أكثر من الرجال بنسبة 64% أي حوالي 563675 قرض لأنها تسعى لتنمية وتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف مثل «النسيج، الخياطة.....».

2- توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	804254	%90
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء المشروع	84894	%10
المجموع	889148	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم 12: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول والشكل الموضح عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية مرتفعة بنسبة 90%.

3- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لسنة 2021:

الجدول رقم 10: القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	127719	%13,52
الصناعة الصغيرة	375499	%39,75
البناء والأشغال العمومية	82558	%08,75
الخدمات	186840	%19,78
الصناعة التقليدية	166061	%17,58
التجارة	4942	%0,52
الصيد البحري	939	%0,1
المجموع	944558	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على موقعها www.anem.dz

الشكل رقم 13: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

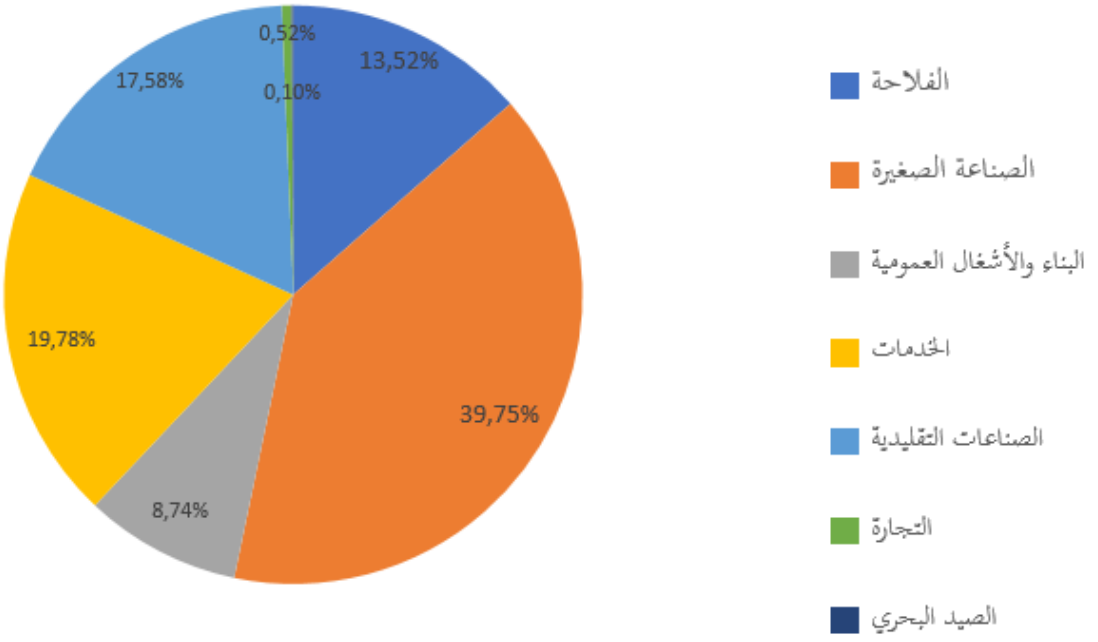

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39,75%، أي حوالي 375499 قرض، يليها قطاع الخدمات بـ 186840 قرض بنسبة 19,78%، ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة بـ 166061 قرض، أما بمجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها إلى غاية 31 مارس 2021 فقد بلغت 944558 قرض مصغر.

4- القروض الممنوحة من طرف البنوك للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيارت:

الجدول رقم 11: قروض ممنوحة من طرف البنوك.

البنوك	العدد	النسبة
BNA البنك الوطني الجزائري	818	%32,34
BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية	582	%23,01
BDL بنك التنمية المحلية	492	%19,45
BEA البنك الخارجي الجزائري	336	%13,28
CPA القرض الشعبي الجزائري	299	%11,82
بنك البركة	2	%0,07
المجموع	9529	%100

المصدر: من وثائق الوكالة الوطنية

الشكل رقم 14: نسبة القرض الممنوحة من طرف البنوك.

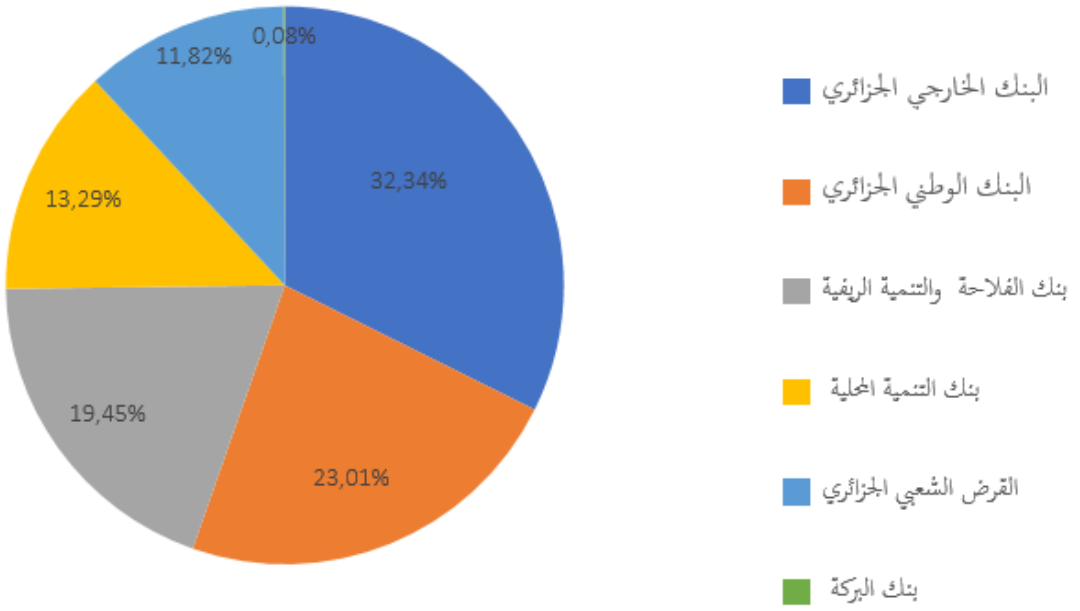

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البنك الوطني الجزائري احتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة بنسبة 32,34% أي حوالي 818 قرض، ثم يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 23,01% أي حوالي 582، ثم بنك التنمية المحلية بنسبة 19,45% حوالي 492 قرض؛ ثم يليها البنك الخارجي الجزائري بنسبة 13,28% أي حوالي 336 قرض، ثم القرض الشعبي الجزائري بنسبة 11,82% أي حوالي 299 قرض.

المطلب الثاني: أثر القرض المصغر على قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

استفاد قطاع الصناعات التقليدية والحرف من جهاز القرض المصغر مما أدى إلى خلق مناصب شغل[1].

[1]- بن حمودة محبوب، بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص945.

1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة للقطاع:

استحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة مناصب شغل لمختلف الولايات لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 15: أثر القروض المصغرة الموجهة من طرف الوكالة في خلق مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المناصب المستحدثة	18494	31712	22265	15863	29547	17663	31083	22428

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم 16: مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف

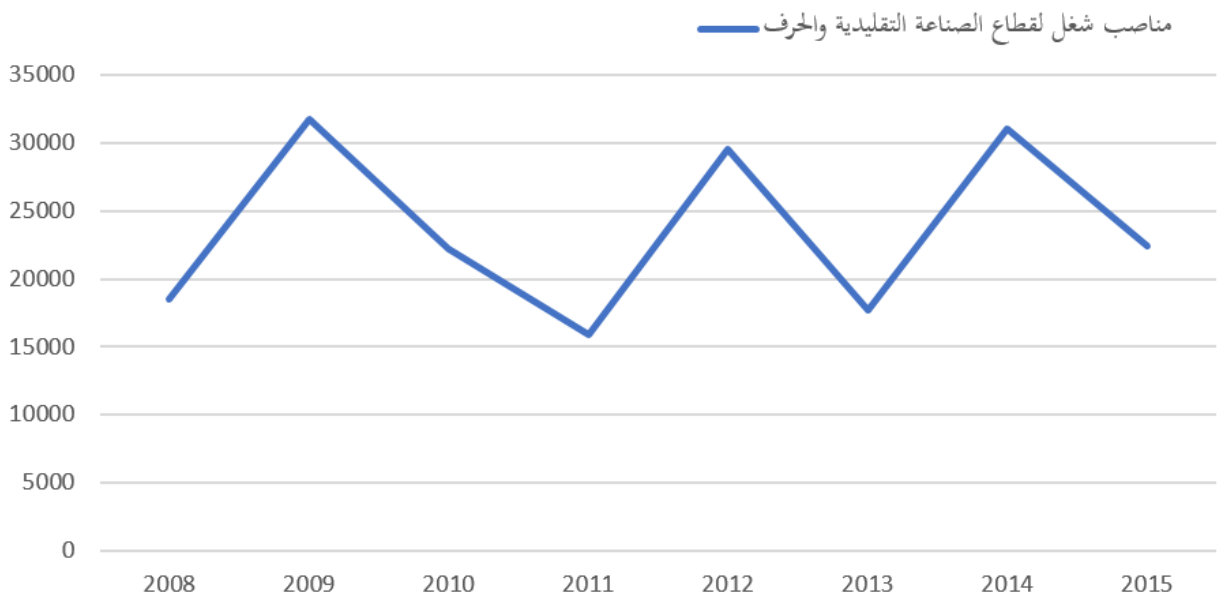

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل البياني الموضح تمكن القرض المصغر من استحداث 18494 منصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية، بالنسبة للسنوات الأخرى حيث ارتفعت حصيلة مناصب الشغل إلى

غاية سنة 2011، حيث انخفض ليصل 15863 منصب شغل، ومع التعديلات التي طرأت على الجهاز وتشجيع الحكومة على إنشاء المشاريع المصغرة، في سنة 2011 ارتفعت حصيلة مناصب الشغل إلى 29549 منصب شغل وذلك في سنة 2012، ليعاد الانخفاض في السنوات الموالية ويعاد الارتفاع مرة أخرى إلى 22428 منصب شغل في سنة 2015.

2- القروض الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية من قبل الوكالة.

الجدول رقم 12: القروض المصغرة الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.[1]

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض الصناعات التقليدية والحرف	12329	14843	21141	10575	19689	11533
نسبة القروض	%29,28	%34,80	%28,56	%9,82	%16,45	%10,41

المصدر: من إعداد الباحثة

[1]- بن حمودة محبوب، بوجمعة مهدية، المرجع السابق.

الشكل رقم 17: يوضح القروض الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.

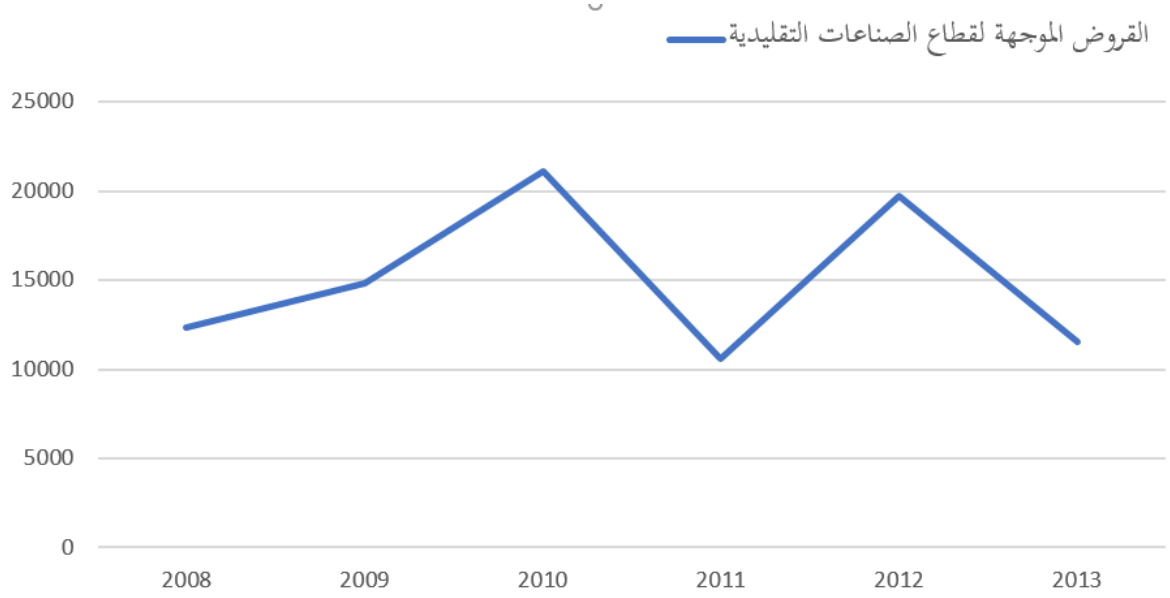

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

استفاد قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر من القرض المصغر الممنوح من طرف الوكالة في سنة 2008 بـ 12329 قرض مصغر بنسبة 29,28% حيث ارتفع في السنتين 2009 و2010 وعاد للانخفاض في سنة 2011 بنسبة 9,82% أي حوالي 10575 قرض، وارتفع سنة 2012 بنسبة 16,45% أي حوالي 19689 قرض ممنوح، وفي سنة 2013 انخفض إلى 11533 قرض بنسبة 10,41%.

المطلب الثالث: مساهمات التمويل الأصغر للمؤسسات الناشئة في الصناعة التقليدية الحرفية في الجزائر.

تقدم برامج التمويل الأصغر بمجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمة الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدأ مشروعات اقتصادية مدرة للدخل.

خلال النصف الأول من عام 2019، سجلت CASNOS زيادة في عدد المنتسبين إلى 26875 ليصل العدد الإجمالي للحرفين في 2019/06/30 إلى 268369 شركة صغيرة ومتوسطة.

الفرع الأول: توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (ANSEJ):

الجدول رقم 13: شهادات الأهلية حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	تأثير الوظائف	متوسط عدد الوظائف	متوسط تكلة العمالة	مبلغ الاستثمار	متوسط تكلفة المشروع الصغير
الصناعة التقليدية	42998	%11	126245	3	875597	110539774148	2570812

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تمول ما قدره 11% من مشاريع الصناعة التقليدية ضمن تمويل مشاريع القطاعات والذي خصص له 110539774148دج ما يدل على أهمية هذا القطاع.

الجدول رقم 14: المشاريع الممولة حسب الجنس.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	الذكور	الإناث	نسبة الإناث
الصناعة التقليدية	42998	35667	7331	%17

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم الموجه من طرف هذه المؤسسة لفئة الذكور أكثر مقارنة بالإناث والذي يشغل 17% فقط من المشاريع الممولة.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC)

الجدول رقم 15: المشاريع الممولة

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	نصيب المرأة	تأثير العمالة	إجمالي التمويل (مليون دج)
الصناعة التقليدية	13721	%22,59	35893	44341,83

إن تمويل المشاريع من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بلغ ما قيمته 44341,83 مليون دج، يعتبر مقدار مقبول من الدعم مقارنة مع باقي قطاعات النشاط الأخرى وإن حيث كان نصيب المرآة من المشاريع الممولة ما نسبته 22,59%.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (ANJEM).

الجدول رقم 16: الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	الحصة %	السنة
الصناعة التقليدية والحرف	156549	8.859.459.123,410	%17,61	2019
	127215	5.532.515.197,50	%14,81	2015

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد القروض الممنوحة من سنة 2015 بنسبة 14,81% إلى 17,61% لسنة 2019.

مقارنة بين مدى مساهمة المؤسسات التمويل الأصغر في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

تظهر في الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة من طرف مؤسسات التمويل

الجدول رقم 17: مقارنة نسبة التمويل.[1]

مؤسسة التمويل	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
ANSEJ	42.998	%20,16
CNAC	13.721	%6,43
ANJEM	156.549	%73,40
المجموع	213.268	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

[1]- الغازي خديجة، حاجي كريمة، التمويل الأصغر آلية لدعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، ص464، 465، 466.

يوضح الجدول مقارنة حجم التمويل المقدم لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف حيث نجد ANJEM قد ساهمت بأكبر حصة بلغت 73,40% تليها مؤسسة ANSEJ بمساهمة نسبتها 20,16% وفي الأخير نجد مؤسسة CNAC بمساهمة نسبتها 6,43%.

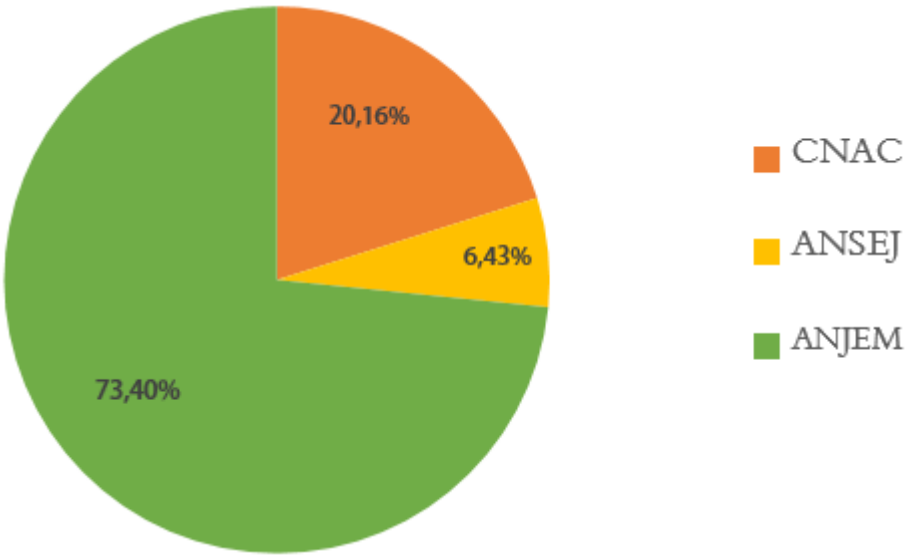

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

خلاصة الفصل:

يمكننا القول أن مفهوم القروض المصغرة يتمثل في الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائر من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر والتعرف على فرص العمل، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

كما إن للقرض المصغر دور كبير في تفعيل ونشر روح الإقراض، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث أن لهذه القروض أهداف ومهام وطرق مختلفة للدعم ومرافقة حاملي المشاريع.

خاتمة

خاتمة:

للمؤسسة المالية أهمية بالغة رغم التغيرات التي يشهدها النظام المصرفي من خلال السياسة المتبعة من طرف الدولة، فالبنوك مهمتها الأساسية والعادية هي قبول الودائع لإقراضها للمحتاجين إلى السيولة، فهي عبارة عن وسيط مالي ونتيجة لهذه الأهمية التي يحظى بها الجهاز المصرفي، قامت الجزائر بعدة إصلاحات وتعديلات كما عملت على فتح أبواب الاستثمار المحلي بمنح تسهيلات للمستثمرين من أجل دعم المشاريع، والمستثمر يسعى دائمًا إلى نجاح مشروعه وذلك باختيار سياسة التمويل الفعالة لنشاطه، فإن لم تكن تكفيه قدرته التمويلية الخاصة يلجأ إلى مصادر خارجية وغالبًا ما تمنحها البنوك في شكل قروض.

وحاولنا من خلال هذا الموضوع تناول تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر استراتيجية تنميته، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول دور البنوك في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف؛ ومن خلال الدراسة التي تطرقنا فيها إلى كيفية دور البنوك في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ تحمل المخاطر والتعرف على فرص العمل
- ❖ القرض المصغر له دور كبير في تفعيل ونشر روح الإقراض.
- ❖ استحداث الوكالة الوطنية لنشر القرض المصغر عدة مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف.

اختبار الفرضيات:

- ❖ تمثل الفرضية الأولى في أن البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما ساهم في انشاء المشروعات.

❖ تتمثل الفرضية الثانية في عملية التمويل التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية حيث أنها تمول أصحاب العجز مع دراسة تقدير احتياجات المشروع الاستثماري.

❖ تتمثل الفرضية الثالثة في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف والتي تعتبر من القطاعات العامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للدول المتقدمة ركيزة تنموية هامة في اقتصادياتها وعامل حيوي يساهم بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية.

❖ تتمثل الفرضية الرابع في القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين.

اقتراحات:

❖ ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية وحل كل ما يتعلق بالقرض المصغر مما يساعد على تحديد أوجه القصور.

❖ ضرورة قيام البنوك بإلزام المؤسسات والأفراد بتقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها، مدققة ومرفقة بتقرير.

❖ ضرورة قيام البنوك بطلب المعلومات دورية عن العميل من أجل التأكد.

❖ تشجيع خلق مناصب شغل جديدة في مجال الصناعات التقليدية والحرف.

❖ جعل الصناعات التقليدية عصرية تمتاز بالجودة والابتكار.

❖ الاهتمام أكثر بالصناعات التقليدية وكل ما هو تقليدي، كونها تمثل ثقافة وارث وتاريخ السياح.

❖ تقديم عدد كبير من القروض للمحتاجين والنساء الماكثات في البيت.

آفاق الدراسة:

تعد هذه الدراسة محاولة لإبراز دور البنوك في تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرف، وقد حاولنا قدر المستطاع الإحاطة بكل جوانب الموضوع، لذلك تقترح توسيع مواضيع التي تكون محل دراسة في المستقبل:

- كيفية توسيع قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.
- التسويق السياحي ودوره في تطوير الصناعات التقليدية.
- دور الحرف اليدوية في تنشيط القطاع السياحي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب.

1- البرتوطي نائف سعاد، إدارة الأعمال الصغيرة بأبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

2- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة، بيروت.

3- حمزة الشيخي، إبراهيم الحمزاوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

4- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

5- خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتريك للنشر والتوزيع، مصر.

6- سمير محمد عبد العزيز التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، لبنان، 1997.

7- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

8- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

9- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

10- عدنان هاشم رحيم السهراني، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، المغرب، 1997.

11- بن العمودي جليلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010.

12- فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك والمصرف، دار واشل للنشر، عمان، 2000.

13- كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، حامد للنشر، الأردن، 2000.

14- محمد حلمي الجيلاني، إدارة البنوك، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1441هـ-2020م.

15- محمد سعد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، لبنان، 2005.

16- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

17- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18- محمدي موسى الحريري، جغرافية السياحة الإسكندرية، مصر، 1991.

19- محمود كامل، السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا، القاهرة، مصر، 1975.

20- مروان محسن السكر العدوان، مختارات من الاقتصاد السياحي، المجد اللاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

21- الوثائق من الوكالة الوطنية.

22- يسرى دعبس، التنمية السياحية المتواصلة، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

ثانيا: المجلات العلمية.

23- أفتاروس محمد لمين، أحمد وشا بلال، دور الوكالة لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيًا، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلة 4، العدد الخاص، جامعة البليدة، 2021.

24- بن بريكة الزهرة، صحراوي محمد تاج الدين، دور الصناعات التقليدية والحرف في دعم التنمية وتنشيط السياحة-دراسة حالة الجزائر، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد1، جامعة بسكرة، 2021، ص ص10-11.

25- بن حمودة محبوب، بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، 2017.

26- جلجال محفوظ رضا، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب شغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة تيارت، المجلد5، العدد 01 جوان 2020.

27- جليلة بن العمودي، سمية دربال، سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الواردي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.

28- ريم عمام، الحرف التقليدية حول تنمية مستدامة للسياحة والثقافة-دراسة حالة مديرة السياحة والصناعة التقليدية لولاية الأغواط، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، 2019، المجلد 05، العدد 09

29- سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب، الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، العدد 05، جوان 2020

30- مجلة اتحاد الجامعات العربية للساحة والصناعة، العدد 1، المجلد 16، قسم الدراسات السياحية، جامعة قناة السويس، 2019.

31- مرزوق بتة، عبد الغاني حروز، الحرف والصناعات نشأتها وأهميتها في المجتمع الإسلامي، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

32- الغازي خديجة، حاجي كريمة، التمويل الأصغر آلية لدعم المؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3.

ثالثا: المداخلات في الملتقيات والأيام الدراسية.

33- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خوني رابح، حساني رقية، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

34- حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 7-8 ديسمبر2004.

35- سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة، واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحدث المنافسة، جامعة بشار.

36- فتيحة جوميجة، حميدة أوكيل، الصناعة التقليدية والحرفية- التمويل الأصغر ثنائية لدعم السياحة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة البدائل التمويلية المتاحة أمام الصناعة الحرفية والتقليدية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018.

37- منصور بن عبادة المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003.

رابعًا: المراسيم والقوانين.

38- قانون القرض 10/90، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

39- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1991، الجريدة الرسمية، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14.

40- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/02، الجريدة الرسمية، العدد2، 06 جانفي1993.

41- المادة 6: من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

خامسا: المذكرات والرسائل.

42- بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أدرار 250)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، أدرار، 2018-2019.

43- بن صديق نوال، التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013/2012.

44- بوستة كريمة، البنوك الأجنبية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة حالة البنوك الفرنسية، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولة، جامعة تلمسان، 2011.

45- بوسد زهية، أثر القرض المصغر على سياسة التشغيل ومستوى البطالة دراسة تحليلية قياسية لمؤسسة ANGEM في ولاية تيارت خلال الفترة 2014/2005، من مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم، 2015/2014.

46- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

47- BADR أم البواقي ووكالة سوق نعمان 331، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017/2016.

48- زيوان أسيا، مشعر بريزة، الصناعات التقليدية كأداة للترويج للسياحة الداخلية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2020/2019.

49- شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية -حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

50- فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية-دراسة شركة Capti للخدمات الاستشارية خلال فترة 2009-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة ورقلة 2011-2012.

51- ماني فاطمة، قدراوي خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة- البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة 37، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018/2017.

52- هاني فاطمة، قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2018/2017.

53- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، 2017/2016.

54- وفاء بوصيد، تسيير المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين مخاطر قروض الاستغلال وقروض الاستثمار-دراسة حالة BADR، أم البواقي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، أم البواقي، 2012/2011.

55- الأبحاث والمحاضرات الأكاديمية:

56- محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.

57- دين زيدان ياسين، أهمية الصناعة التقليدية والحرف في ظل تطور التسويق في الجزائر، محاضرات جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

سادسا: المواقع الالكترونية.

58- الموقع الالكتروني nbrarabic.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/02، الوقت 18:33.

59- الموقع الإلكتروني www.bna.dz، تاريخ الاطلاع 2022/03/03 على الساعة 17:39.

60- الموقع الالكتروني: islamiu.y007.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/03، الساعة 16:44.

61- الموقع الالكتروني: www.alajah.net، تاريخ الاطلاع 2022/03/03، الساعة 16:42.

62- الموقع الرسمي للوكالة، www.angem.dz، تاريخ الاطلاع 2022/04/17، الساعة 17:47.

63- الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، المديرية العامة للصناعة التقليدية، www.imta.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2022/03/06، على الساعة 18:30.

64- الموقع الإلكتروني www.arim.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع 2022/02/28، على الساعة 18:12.

Table des matières

شكر وعرفان 3

الإهداء 4

ملخص 5

فهرس المحتويات 7

فهرس الجداول 11

فهرس الأشكال 13

مقدمة 15

الفصل الأول: البنوك وتمويها في المشاريع الاستثمارية 6

تمهيد: 7

المبحث الأول: عموميات حول البنوك. 8

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك. 8

المطلب الثاني: أنواع البنوك. 10

المطلب الثالث: وظائف البنوك 13

المبحث الثاني: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية. 17

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تمويل المشاريع الاستثمارية. 17

المطلب الثاني: طرق ومراحل تمويل المشاريع الاستثمارية. 24

المطلب الثالث: العلاقة بين البنوك وتمويل المشاريع الاستثمارية. 31

33 ..... خلاصة الفصل الأول:
34..... الفصل الثاني: اقتصاديات الصناعات التقليدية والحرف
35 .....تمهيد:
36 .....المبحث الأول: عموميات حول الصناعة التقليدية والحرف.
42 .....المطلب الثاني: مصادر تمويل الصناعات التقليدية والحرف.
46 ..... المطلب الثالث: أهمية الصناعة التقليدية والحرف.
51 .....المبحث الثاني: مدخل للسياحة والصناعات التقليدية والحرف.
51 .....المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.
55 ..... المطلب الثاني: الصناعة التقليدية وعلاقتها بالسياحة.
59 .....المطلب الثالث: دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي.
61 .....خلاصة الفصل الثاني:
62..... تيارتANJEMالفصل الثالث: دراسة وصفية للصناعة التقليدية والحرف في الوكالة الوطنية
63 .....تمهيد:
64 .....المبحث الأول: القرض المصغر.
64 .....المطلب الأول: ماهية القرض المصغر.
67 .....المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
72 .....المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
73 .....المبحث الثاني: دراسة وصفية حول تمويل القروض.
73 ..... المطلب الأول: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية.

80 .....المطلب الثاني: أثر القرض المصغر على قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

المطلب الثالث: مساهمات التمويل الأصغر للمؤسسات الناشئة في الصناعة التقليدية الحرفية في الجزائر.....83

87 ..... خلاصة الفصل:

88.....خاتمة

92.....قائمة المصادر والمراجع

الجدول رقم 01: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية 49
الجدول رقم 02: تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين النشاط 49
الجدول رقم 03: الأعياد المحلية في الجزائر. 57
الجدول رقم 04: التظاهرات الوطنية بالجزائر. 58
الجدول رقم 05: أسابيع الصناعة التقليدية..... 59
الجدول رقم 06: جدول مختصر لأنماط التمويل 70
الجدول رقم 07: الملفات الممولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر 73
الجدول رقم 08: الملفات المرفوضة..... 74
الجدول رقم 09: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس..... 76
الجدول رقم 10: القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط..... 78
الجدول رقم 11: قروض ممنوحة من طرف البنوك..... 79
الجدول رقم 12: القروض المصغرة الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف. 82
الجدول رقم 13: شهادات الأهلية حسب قطاع النشاط. 84
الجدول رقم 14: المشاريع الممولة حسب الجنس. 84
الجدول رقم 15: المشاريع الممولة 84
الجدول رقم 16: الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط. 85
الجدول رقم 17: مقارنة نسبة التمويل. 85

الشكل رقم 01: أنواع البنوك. 13
الشكل رقم 02: مصادر المويل الخارجي. 22
الشكل رقم 03: مصادر المويل الخارجي. 23
الشكل رقم 04: طرق التمويل للمشاريع الاستثمارية. 27
الشكل رقم 05: مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية. 30
الشكل رقم 06: التمويل الثلاثي (كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج) 69
الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر. 72
الشكل رقم 08: الملفات المقبولة لتمويل اقتناء عتاد (إنشاء مشروع) من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (تيارت من 2010 إلى 2021) 74
الشكل رقم 09: الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 40.000دج. 75
الشكل رقم 10: الملفات الممولة لتمويل شراء المواد الأولية بقيمة 1.000.000.00دج... 75
الشكل رقم 11: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس. 76
الشكل رقم 12: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل..... 77
الشكل رقم 13: نسبة توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط 78
الشكل رقم 14: نسبة القرض الممنوحة من طرف البنوك. 80
الشكل رقم 15: أثر القروض المصغرة الموجهة من طرف الوكالة في خلق مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف. 81
الشكل رقم 16: مناصب شغل لقطاع الصناعات التقليدية والحرف 81
الشكل رقم 17: يوضح القروض الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف. 83